مساهمة الأراضي الجديدة في تنمية الصادرات الزراعية المصرية

د. أحمد محمد الشاطر* د. محمد نور الدين الطماوى*

مقدمـــة:

تعد الزراعة في الدول النامية هى المصدر الرئيسي للعملات الصعبة المستخدمة فـــي استيراد الاحتياجات المختلفة الخاصة بالمنتجات الســـلعية ومســـتلزمات الإنتـــاج والمعـــدات الرأسمالية ، حيث يصعب على تلك الدول أن تنافس بصـــادرات صناعيـــة ، وتـــتركز غايـــة منافستها في بعض السلع الزراعية والمواد الخام .

وتعتبر الأرض هى المورد الرئيسي للإنتاج الزراعي ، وتتوقف قدرة القطاع الزراعـــي على توفير احتياجات المجتمع على المساحة الأرضية ونمط استغلالها ، وعليه فإن الاهتمـــام باستصلاح الأراضي لا يعكس فقط الرؤية المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير حد آمن منه وإنمـــا يعكس رؤية التنمية الشاملة حيث يساهم استصلاح واستزراع الأراضي فـــي زيـــادة الفـــرص التصديرية خاصة بعد تنفيذ بنود اتفاقيات الجات وما يتعلق منها بالقيود البيئية ، حيـــث يمكـــن ضمان نجاح ما تعارف عليه بالزراعة النظيفة الخالية من الكيماويات ، ومن ثم أصبح هـــدف زيادة الصادرات الزراعية من أهم التحديات التي يواجهها قطاع الزراعـــة لتحقيـــق التنميـــة المتواصلة ، حيث عملت الدولة على تنمية الأعباء وتعظيم المزايا الخاصـــة باتفاقيـــة تحريـــر التجارة العالمية عن طريق تحقيق التوسع الزراعي الفقي والرأسي بهدف زيادة الإنتـــاج مـــن أجل الإحلال محل الواردات وتنمية الصادرات وتحسين النوعية وخفض تكلفة الوحدة المنتجـــة مما يشجع على منافسة الصادرات المصرية لمثيلتها في الأسواق الخارجية وزيادتها من خـــلال إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكيـــة والـــدول الأوروبيـــة والإفريقية والعربية ومختلف الدول والتكتلات الاقتصاديـــة العالميـــة بـــهدف وصـــول قيمـــة الصادرات الزراعية إلى نحو ١,٥ مليار دولار سنويا .

وقد شهدت فترة الثمانينات والتسعينات زيادة في المساحة المنزرعة من ٦,٢ إلـــى نحـــو ٧,٨ مليون فدان كما زادت المساحة المحصولية من نحو ١١,٢ إلى نحو ١٤,٤ مليون فـــدان

(*) رئيس بحوث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

مما أدى إلى زيادة قيمة الناتج الزراعي وقيمة الصادرات الزراعيـــة ، وتشـــير اســـتراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ والمعدة من الهيئة العامة لمشـــروعات التعمير والتنمية الزراعية إلى اتجاه الدولة لاستصلاح نحو ٤,٣ مليون فدان بمختلف منـــاطق الجمهورية .

هدف الدراسة :

تستهدف الدراسة التعرف على إمكانية تنمية الصادرات الزراعية المصرية من خـــلال تطوير الاستغلال في الأراضي الجديدة عن طريق إتباع أساليب الإنتاج من أجـــل التصديـــر والإحلال محل الواردات و الحصول على الإنتاج النظيف وتسويقه داخليـــا وخارجيـــا وفقـــا لأحدث الأساليب العلمية.

أولا : الأراضي الجديدة في ج.م.ع. :

تطـــور مساحة الأراضي المستصلحة :

تعتبر الأرض الزراعية أهم مورد إنتاجي زراعي ، الأمر الذي أدى إلى قيام الدولـــة بإجراء عمليات استصلاح الأراضي وتوفير البنية الأساسية لها ، ويوضح الجـــدول رقـــم (١) تطور مساحة الأراضي المستصلحة منذ عام ١٩٥٢ ، ومنه يتضح أنه خلال الفـــترة ١٩٥٢-١٩٩٧ قد تم استصلاح نحو ٢,٥ مليون فدان بمتوسط بلغ نحو ٥٦,٦ ألف فدان سنويا بـــالرغم من وجود تباينا شديدا بين مراحل تلك الفترة من حيث كثافة عمليات اســـتصلاح الأراضـــي ، حيث كانت الفترة ٨٧-١٩٩٢ أعلاها كثافة في حين كانت الفترة ٧٨-١٩٨٢ أفقرها ، أما مـــن حيث المناطق فقد كانت منطقة غرب الدلتا أكثر المناطق تركيزا في الاســـتصلاح فـــي حيـــن كانت مناطق الوادي الجديد ومصر العليا والوسطى أقلها تركيزا.

الزمام المتزرع بالأراضي الجديدة :

اختلفت التعريفات والمفاهيم الخاصة باصطلاح " الأراضـــي الجديـــدة " بـــاختلاف الجهات البحثية والإدارية ، فقد عرفها البعض بأنها الأراضي المســـتصلحة خـــلال الســـنوات العشر الأخيرة ، في حين عرفها آخرون بأنها الأراضي المستصلحة خـــلال فـــترات زمنيـــة أطول . وقد عرفها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي التابع لوزارة الزراعـــة المصريـــة فـــي دراسته " أثر سياسات التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة " علـــى أنها الأراضي التي تم استصلاحها واستزراعها منذ عام ١٩٨٧ ، وبتجنيب الأراضي التي تم

جدول رقم (١): تطور مساحات الأراضي المستصلحة (الجديدة)

خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٩٧ بالفدان

سنوات الخطة المنطقة	٧٨/٥٢	٨٢/٧٨	٨٧/٨٢	٩٢/٨٧	٩٧/٩٢	الإجمالى	٪
شرق الدلتا	١٠١٧٦١	٦٠٠١٠	٣٥٣٣٠	٩٧٦٠٠	٢٤٩١٠٠	٥٤٣٨٠١	٢١,٢٦
وسط الدلتا	١٧٢٩٩٠	١٦٠٠	١٢٧٧٠	٤٨٦٨٥	٢٣٠٠٠	٢٥٩٠٤٥	١٠,١٧
غرب الدلتا	٤١٠٥٤٠	٤٦٩٢٠	١١١٣٨٣	٢٨٢٧٧٥	١٣٣٠٠٠	١٠٨٤٦١٨	٤٢,٦١
مصر الوسطى	٨٩٤٦٥	-	٤٩٠٠	٣٩٦٥٠	٢١٠٠٠	١٥٥٠١٥	٦,٠٩
مصر العليا	٧٨٩٤٤	٣٨٥٠	٩٦٩٧	٢٣٩٠٠	٣٥٣٠٠٠	١٥١٦٩١	٥,٩٥
الوادى الجديد	٤٥٩٠٠	٣٩٠٠	٤٦٧٠	٢٦٠٤٠	٤٠٠٠	٨٤٥١٠	٣,٣٢
سيناء وشرق القناة	١٢٤٠٠	٧٠٠	١١٠٥٠	٢٣٢١٠٠	٤٥٠٠	٢٦٧٠٥٠	١٠,٥٠
الاجمالى	٩١٢٠٠٠	١٢٣٢٨٠	١٨٩٨٠٠	٨٥٠٧٥٠	٤٦٩٩٠٠	٢٥٤٥٧٣٠	١٠٠
المتوسط السنوي	٣٥٠٧٦	٢٤٦٥٦	٣٧٩٦٠	١٧٠١٥٠	٩٣٩٨٠	٥٦٥٧٢	-
٪	٣٥,٨٢	٤,٨٤	٧,٤٥	٣٣,٤٣	١٨,٤٦	١٠٠	-

المصدر: الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (إستراتيجية التوسع الأفقي فـــي اســـتصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،القاهرة ١٩٩٧/٩٦، صـــ٣.

جدول رقم (٢): الزمام المزروع بالأراضي المستصلحة حديثا بجمهورية مصر العربية موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ على مستوى المحافظات

المحافظات	المساحة بالفدان	%
الإسكندرية	١٣٨١٠	٨٠٣٩
الغربية	–	–
الدقهلية	٢٩٩٩٤	٢,٧٠
كفر الشيخ	١٢٨٠٠	١,١٥
الشرقية	٦٣٥٨	٥٦١
الإسماعيلية	٥٨٦٣٨	٥٢٨
السويس	٢١٣٢	٠,١٩
بور سعيد	٤٩٦٧	٠,٤٥
المنوفية	٤١٣٤٠	٣,٧٢
الغربية	٨٥٨	٠,٠٨
البحيرة	٢٦٢٨١	٢٣٥٩
الجيزة	٩٩٧٥	٠,٩٠
بني سويف	١٢٥٨	٠,١١
الفيوم	٢٠٨٨٧	١,٨٨
المنيا	١٥٢٥٧	١,٣٧
أسيوط	٨٧٢٧	٠,٧٩
سوهاج	٢٥٠٧٤	٢,٢٦
قنا	٥١٠٠٠	٤٥٩
أسوان	–	–
جملة مساحة مصر المزروعة	١٠٣٠٧٣٥	٨٤٣٩
الجملي	١١١٠٠٤٤	١٠٠

المصدر : الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية – قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة .

استصلاحها قبل ذلك التاريخ مثل بعض أراضي بعض مناطق الوادي الجديد ومديرية التحرير لاعتبارها أراضي قديمة ، بالإضافة إلى الأراضي التي تم تخصيصها للأغراض السكنية والمشروعات الصناعية وغيرها فقد بلغ إجمالي مساحة الزمام المنزرع بالأراضي الجديدة في عام ١٩٩٦ نحو ١,١ مليون فدان جدول رقم (٢) موزعة على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية مع اختلاف درجة تركزها من منطقة لأخرى ، وتعتبر منطقة النوبارية والأراضي الجديدة بمحافظات الإسكندرية والشرقية والإسماعيلية وقنا هى أهم مناطق الأراضي الجديدة بمساحات تمثل نحو ٦٠,٥% ، ٨,٤% ، ٥,٦% ، ٥,٣% ، ٤,٦% على الترتيب وبإجمالي يمثل نحو ٨٤ % من إجمالي زمام الأراضي الجديدة الذي قدرت جملة مساحته لعام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ١,٢٤ مليون فدان وبإجمالي مساحة محصولية قدرت بنحو ١,٨ مليون فدان تمثل نحو ١٥ % من إجمالي المساحة المحصولية لجمهورية مصر العربية.

خطط التوسع الأفقي :

على الرغم من قيام القطاع الخاص باستصلاح واستزراع نحو ٧٢% من إجمالي الأراضي المستصلحة خلال الفترة ٨٢-١٩٩٧ ، إلا أن الحكومة قد وضعت خطة للتوسع الأفقي خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧ -٢٠١٧/١٦ بهدف استصلاح أكثر من ٣ مليون فدان أي بمعدل سنوي بلغ نحو ١٥٠ ألف فدان سنويا وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى في جنوب الوادي وسيناء اعتمادا على ترشيد استخدام موارد المياه المتاحة والمتوقعة من المياه النيلية والجوفية ومياه الصرف الزراعي والصحي جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) خطط استصلاح الأراضي خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦

الخطة الخمسية	المساحة المستهدف إستصلاحها		
	ألف فدان	المعدل السنوى (ألف فدان)	٪
٩٧ / ٩٨ - ٠١ / ٢٠٠٢	٥٨٥	١١٧	١٩
٠٢ / ٢٠٠٣ - ٠٦ / ٢٠٠٧	٨٠٣	١٦٠	٢٦
٠٧ / ٢٠٠٨ - ١١ / ٢٠١٢	٨٢٥	١٦٥	٢٧
١٢ / ٢٠١٣ - ١٦ / ٢٠١٧	٨٥٥	١٧١	٢٨
الإجمالى	٣٠٦٨	١٥٣	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي -استراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦ ، نوفمبر ١٩٩٦ .

تطور المساحات المزرعة من الأراضي المستصلحة :

يوضح الجدول رقم (٤) تطور المساحات المنزرعة من الأراضي المستصلحة خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥-١٩٩٨/٩٧ ، ومنه يتضح تزايد الزمام المنزرع من الأراضي الجديدة (مساحة الحاصلات الشتوية والمعمرات) من نحو ١٦.٦ ألف فدان عام ١٩٨٦/٨٥ إلى نحو ١,٢٤ مليون فدان عام ١٩٩٨/٩٧ بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠٠ ألف فدان ، كما تزايدت المساحة المحصولية للأراضي الجديدة من نحو ١٧,٧ ألف فدان إلى نحو ١,٨ مليون فدان خلال نفس الفترة أي ما يعادل نحو ١٠٢ مرة الأمر الذي يعكس الآثار المباشرة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بشأن تشجيع القطاع الخاص لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة مما أدى إلى هذه القفزة الكبيرة في المساحات المنزرعة و المحصولية بالأراضي الجديدة .

ثانيا : تطور السياسات الزراعية في الأراضي الجديدة :

تستهدف السياسات الاقتصادية الزراعية تحقيق كل من الكفاءة والعدالة ، ويعني بهدف تحقيق الكفاءة الاستغلال الأمثل للموارد بهدف معظمة الناتج القومي الإجمالي من الأنشطة الإنتاجية الممكنة ، أما العدالة فتشير إلى تحقيق التوزيع الأمثل للدخول وتحسين نمطها بما يعطي عناصر الإنتاج عوائدها من الناتج القومي بنسب مساهمتها في العملية الإنتاجية في كل من المدى القصير و المدى الطويل .

ولا شك أن السياسات الزراعية تصمم لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام ، وليس هناك ما يسمى بسياسات خاصة بالأراضي القديمة وأخرى خاصة بالأراضي الجديدة ، إلا أن هناك إشارات لبعض النقاط الخاصة بالأراضي الجديدة في بعض السياسات ، ويهتم هذا الجزء باستعراض سياسات التوسع الأفقي والسياسات السعرية والتسويقية وسياسات التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة .

جدول رقم (٤) تطور المساحات المنزرعة من الأراضي المستصلحة بالألف فدان خلال الفترة ٨٥/٨٦-٩٧/١٩٩٨

السنة / الموسم	الموسم الشتوى	إجمالى المعمرات	الموسم الصيفى	الموسم النيلى + البرسيم التحريش	إجمالى المساحة المحصولية
٨٥ / ١٩٨٦	٩,٦	٧	١,١	-	١٧,٧
٨٦ / ١٩٨٧	١٦,٨	٧	٣,٧	-	٢٧,٥
٨٧ / ١٩٨٨	٢٣,٧	٧,٢	٤,٤	-	٣٥,٣
٨٨ / ١٩٨٩	٣٣,٤	٧,٢	٣.٩	-	٤٤,٥
٨٩ / ١٩٩٠	١٢٥,٧	٢٢٩,٥	٣,٩	-	٣٥٩,١
٩٠ / ١٩٩١	١٧٣,٩	٢٥١,٨	٣,٤	-	٤٢٩,١
٩١ / ١٩٩٢	٢٤٨,٦	٢٦٥	١٠,٩	١٥,٨	٥٤٠,٣
٩٢ / ١٩٩٣	٣٧٦,٩	٢٨٠,٥	٢٦٤,٢	٢٧,١	٩٤٨,٧
٩٣ / ١٩٩٤	٤٦٣,٣	٣٢٢,٩	٣٠٧,٧	٢٩,٣	١١٢٣,٢
٩٤ / ١٩٩٥	٤٩٣,٩	٣٣٧,٤	٢٤٧,٧	٣٨٠٨	١٢٠٧,٨
٩٥ / ١٩٩٦	٦٢٥,٧	٤٠٤,٧	٤١١,٧	٨١,٨	١٥٢٣,٩
٩٦ / ١٩٩٧	٦٩٣,٢	٣٩٧,٧	٤٢٩,٢	٥٥,١	١٥٧٥,٢
٩٧ / ١٩٩٨	٧٨٨,٥	٤٥٢,٢	٤٧٣,١	٨٦,٨	١٨٠٠,٨

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

١- تطور سياسة التوسع الأفقي :

يعتبر التوسع الأفقي أحد المهام الأساسية لمواجهة مطلب المن الغذائي للسكان بالإضافة إلى ما يفرضه المنطق الحضاري من ضرورة رفع مستوى معيشتهم ، وقد بدأت برامج استصلاح الأراضي عام ١٩٣٢ بمساهمات من كلا القطاعين الخاص والحكومي ، وبلغت جملة مساحة الأراضي المستصلحة منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٩٥٢ نحو ٢٠٠ ألف فدان تقع غالبيتها في شمال الدلتا .

وقد استشعرت ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ قيامها خطورة التناقص المستمر لنصيب الفرد من المساحة المنزرعة وما يستتبع ذلك من تزايد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية وأثر ذلك على حرية القرار السياسي إلى جانب محدودية إمكانيات القطاع الخاص في مجال استصلاح الأراضي ، فبدأت الدولة مجهوداتها في هذا المجال بإنشاء السد العالي لتوفير مياه الري ، ثم تلي ذلك إنشاء الأجهزة الرائدة في مجال استصلاح واستزراع الأراضي حيث تم استصلاح نحو ٧٩ ألف فدان خلال الفترة ٥٢-١٩٦٠ بواقع نحو ١٠ألاف فدان سنويا ، واعتبارا من عام ١٩٦٠ وخلال مرحلة التخطيط القومي الشامل في مجال التنمية الاقتصادية تم استصلاح نحو ٥٣٦ ألف فدان بواقع ١٠٧ ألف فدان سنويا حتى عام ١٩٦٥ ، كما حققت الخطة القومية (٦٥-١٩٧٠) استصلاح نحو ٢٧٦ ألف فدان بواقع ٥٥ ألف فدان سنويا فقط بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ ، كما تراجعت مشروعات استصلاح الأراضي خلال الفترة (٧٠/١٩٧١-٧٩/١٩٨٠) بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والفترات السابقة والتالية لها ، حيث لم يستصلح خلال هذه الفترة سوى نحو ٢٩ ألف فدان بواقع ٣ آلاف فدان سنويا ، ونتيجة للتطورات الهامة التي شهدها قطاع استصلاح الأراضي عقب نصر أكتوبر بلغ ما تم استصلاحه خلال الفترة ٨٠-١٩٨٧ نحو ٣٣٥ ألف فدان بواقع ٤٤ ألف فدان سنويا ، أما الفترة ٨٧-١٩٩٧ فقد شهدت دفعة كبيرة لأنشطة استصلاح الأراضي ، حيث شملت هذه الفترة خطتين خمسيتين تم في الأولى استصلاح نحو ٨٥٠ ألف فدان بمتوسط سنوي بلغ ١٧٠ ألف فدان ، وتم في الثانية استصلاح نحو ٥٧٣ ألف فدان بواقع نحو ١١٥ ألف فدان سنويا ، وقد سبق التنويه بأن سياسة الدولة في استصلاح الأراضي تستهدف خلال الفترة (٩٧/١٩٩٨-١٦/٢٠١٧) استصلاح أكثر من ٣ مليون فدان خلال عشرون عاما في أربع خطط خمسية.

٢- تطور السياسة السعرية الزراعية :

تعتبر السياسة السعرية إحدى الجوانب الأساسية للسياسة الزراعية ، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع وما يترتب على ذلك من تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين ، بالإضافة إلى توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية بما يحقق التوازن بين عرض وطلب هذه السلع ، ونتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي شهت السياسة السعرية الزراعية تطورا واضحا ، حيث انطوت خطة الإصلاح الاقتصادي على تحرير السياسة السعرية عن طريق تحرير المحاصلات الزراعية وترك الأسعار تتحدد آليا وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب ، وقد تم تحقيق ذلك عن طرق عدة برامج وإجراءات كان أهمها تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وإلغاء التسعير الجبري وتدنية الدعم ، وغير ذلك من البرامج التي استهدفت توفير الاستقرار السعري والحوافز المؤدية إلى زيادة وتحسين الإنتاج ، وتحقيق الرقابة على الأسعار ، ورفع متحصلات الخزانة العامة ، وعدالة توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي ، وتنمية الصادرات ، بالإضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى التي تنطوي عليها السياسة السعرية الزراعية .

ولقد اتسمت الفترات السابقة لتنفيذ سياسة التحرر الاقتصادي بتعدد الجهات المسئولة عن وضع السياسات السعرية للزراعية في مصر ، فكانت وزارة الزراعة تهتم باقتراح أسعار للمنتجين الزراعيين تغطي تكاليف أناجهم وتحقق لهم عائد صافي يحفزهم على زيادة الإنتاج وتحسينه ، وكانت وزارة التموين تحرص على توفير السلع الغذائية للمستهلكين بأسعار مناسبة لمستويات دخولهم ، وكانت وزارة الصناعة تعمل على الحصول على المواد الخام الزراعية بأسعار تحقق معها تعظيم القيمة المضافة لقطاع الصناعة ، كما كانت وزارة الاقتصاد تهتم بتحقيق فائض من عملية تصدير السلع الزراعية يساهم في عملية التنمية ، وكانت اللجنة العليا للسياسات تقوم بالتنسيق بين هذه الوزارات لتحقيق التوازن بين المصالح المشتركة وأساليب تحقيقها[1]، وكان لانخفاض الأسعار المزرعية أثره السلبي على أنماط الاستغلال الزراعي فاتجه المزارعون نحو إنتاج الخضر والفاكهة والإنتاج الحيواني وابتعدوا عن حاصلات التوريد الإجباري .

وفيما يختص بمستلزمات الإنتاج الزراعي فقد كان تداولها حكرا على الأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام أثناء تطبيق نظام التخطيط المركزي ، حيث كانت هذه الأجهزة والشركات تتولى شراء تلك المستلزمات وبيعها للزراع بموجب أسعار جبرية ، مع قيام وزارة

---

(١) سعد نصار (دكتور) ، محمود منصور (دكتور) ، السياسات السعرية والإنتاج الزراعي ، ندوة السياسات السعرية والتسويقية في ج.م.ع ، ١٩٨٧ ، ص ٧ .

الزراعة بتحديد حصص منها لكل حائز وحظر ذلك على القطاع الخاص ، وقد انطوى ذلك على كثير من التعقيدات الإدارية فضلا عن ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الجودة لغياب عنصر المنافسة في الشراء والبيع وعدم الخضوع لقوى العرض والطلب ، مما تسبب في ظهور سوق سوداء كبير وقد ترتب على نظام التسعير الجبري إهدار حقوق المنتجين وخلق مناخ من عدم الثقة بينهم وبين الدولة وبالتالي اختلال التوازن في هيكل الإنتاج الزراعي حتى أن سعر القمح قد انخفض في بعض الأوقات عن سعر التبن ، بالإضافة إلى استخدام الخبز كعلف في مزارع الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي ، وقد كان ذلك بسبب أوضاع السياسة السعرية للمحاصيل والمستلزمات الإنتاجية من ناحية وسياسة الدعم من ناحية أخرى ، الأمر الذي جعل الزراع أقل الطبقات استفادة من نظام التسعير وأكثرها استنزافا لمواردهم ودخولهم التي كانت توجه لمصلحة قطاعات أخرى ولمصلحة المستهلكين بصفة عامة ، بالإضافة إلى تحقيق فائض لصالح الدولة نشأ عن طريق الفروق السعرية الكبيرة بين أسعار شراء الحاصلات الزراعية من الزراع وأسعار تصديرها الذي كانت تحكتره الدولة خاصة حاصلات القطن والأرز مما أدى إلى ابتعاد الزراع عن زراعة هذه الحاصلات حيث انخفضت مساحة القطن إلى نحو ٧٠٠ ألف فدان في عام ١٩٩٨ بعد أن كانت أكثر من ٢ مليون فدان ، كما انخفضت المساحة المنزرعة لكثير من الحاصلات الرئيسية مما أدى إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي منها واضطرار الدولة إلى استيراد احتياجات المستهلكين منها بأسعار مرتفعة .

وفي منتصف السبعينيات اتجهت الحكومة نحو اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ثم وضعت في أواخر الثمانينات برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يرتكز على تطبيق نظام آليات السوق وفقا لقاعدة العرض والطلب .

٣- تطور السياسة التسويقية الزراعية :

يشكل النظام التسويقي الذي يفتقر إلى التنسيق والكفاءة عائقا خطيرا في مواجهة التنمية وزيادة الإنتاج ، في حين أن النظام التسويقي ذو الكفاءة العالية يشكل حافزا ودافعا كبيرا للنهوض وتحسين مستويات الطلب على السلع وتطوير وزيادة إنتاجها حيث انه يشتمل على تنظيم شامل للأسعار وجعلها مناسبة وممثلة للقيمة الحقيقية للسلع ولحجم الطلب عليها .

ويجدر الإشارة إلى أن قيمة ما تضيفه الأنشطة التسويقية للسلعة يختلف باختلاف ظروف السلعة والسوق المعروضة فيه والطلب عليها ، إلا أن بعض الدراسات قد أظهرت أن تسويق السلعة يتكلف في المتوسط نحو ٥٠% من القيمة التي يدفعها المستهلك نظير شراؤها ، كما أن الهيكل التسويقي يقوم بتوظيف نحو ٣٠% من القوى العاملة الفعلية منهم التجار

والوسطاء والعمال وموظفوا مؤسسات التمويل والتجارة والنقل والتخزين والتأمين وغيرهم ، مما يوضح أهمية دراسة النظام التسويقي .

والتسويق الزراعي هو إضافة منافع اقتصادية للسلعة الزراعية عن طريق إعدادها وتجهيزها وتوصيلها للمستهلك في الزمان والمكان المناسبين وطبقا للمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة .وتمر العمليات التسويقية بالعديد من الوظائف التبادلية والفيزيقية والتسهيلية ، حيث تتضمن الوظائف التبادلية وظيفتي الشراء والبيع ، أما الوظائف الفيزيقية فتشتمل على عمليات النقل والتخزين والتصنيع ، وتتضمن الوظائف التسهيلية كل من عمليات القياس والتدريج والفرز والتعبئة والتمويل وتحمل المخاطرة وتوفير المعلومات التسويقية عن ظروف الطلب في الأسواق الداخلية والخارجية والمواصفات المطلوبة للسلعة في كل سوق والمستويات السعرية والأساليب التسويقية .

التسويق في ظل سياسة التحرر الاقتصادي :

تستهدف مفاهيم الإصلاح والتحرر الاقتصادي اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتسويق الداخلي والخارجي عن طريق قوى السوق وليس عن طريق التحكم والتخطيط المركزي ، ويتم ذلك اعتمادا على القطاع الخاص وآليات السوق .

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظام التحرر الاقتصادي الكامل في هذه المرحلة في مصر يواجه كثيرا من الصعوبات بسبب عدم اكتمال الأسواق وانضباط قواعد العرض والطلب ، ويتطلب الأمر تصحيح هذه الوضاع وتوفير مناخ يسوده الأمن والاستقرار وعوامل المنافسة في الأسواق بما يضمن رفع مستوى جودة السلع مع تخفيض تكلفة إنتاجها على أن تقوم الدولة بدور هام في الإشراف والتوجيه ومراعاة البعد الاجتماعي وتصحيح الاختلالات الهيكلية وتحقيق الانضباط والالتزام بالقوانين والقرارات ومبادئ العدالة ، وذلك من خلال عدة أساليب تقوم بها الحكومة سيتم إيجازها في توصيات الدراسة .

ومن المشكلات التي واجهت نظام التسويق الزراعي نتيجة التحول من نظام الاقتصاد المركزي إلى نظام الاقتصاد الحر ظهور فروق واضحة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج حيث ارتفعت الأسعار المحلية لكثير من الحاصلات الزراعية المصرية عن أسعارها العالمية ، ويرجع ذلك لارتفاع التكاليف الإنتاجية لتك الحاصلات نتيجة لارتفاع أجور العمال والقيمة الايجارية للأراضي الزراعية وأسعار مستلزمات الإنتاج .

ويتضمن النظام التسويقي الكفء في ظل نظام الاقتصاد الحر التزاما أساسيا هو تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية المنتجين والمستهلكين من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات

والإجراءات التي اصطلح على تسميتها " شبكة الأمان الاجتماعي " ، وتتمثل تلك السياسات في العمل على منع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة سواء كانت احتكارات عامة تقوم بها الدولة أو احتكارات خاصة يقوم بها الأفراد ، وتتخذ العديد من صور المنشآت الاحتكارية واحتكار القلة واحتكار الشراء والاحتكارات الأجنبية[1] .

وقد ظهرت في نهاية حقبة التسعينات قيام احتكار فعلى من بعض التجار لأسواق بعض السلع الزراعية مثل الخضر والفاكهة والدواجن والأسماك واللحوم والسكر ، ويجب على الحكومة القيام بمواجهة هذه الأوضاع الاحتكارية من خلال وضع بعض التشريعات والقرارات التنفيذية التي تحول دون قيام أي احتكارات للسلع الزراعية ، وتتحقق المنافسة الحرة في ظل وجود بعض الشروط والضمانات التي تكفل حرية السوق وأمنه واستقراره مثل ضمان وجود عدد كبير من المنتجين لسلعة تتسم بالتجانس مع ضرورة علانية الأسعار وكفالة حرية المنتجين في الدخول و الخروج من الأسواق وعدم وجود قيود على حرية انتقال الأفراد والسلع .

وبالإضافة إلى محاربة الاحتكار فإنه يجب على الدولة محاربة الإغراق الذي يشير الى بيع السلعة بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة لها بغرض القضاء على المنافسين ، وفي ميدان التجارة الدولية فإن الإغراق يعني بيع السلعة في السوق الأجنبية بسعر يقل عن السعر السائد في السوق الوطنية ، ويتخذ الإغراق أساليب مختلفة أهمها الإغراق البريء غير المتعمد ، والإغراق المتناثر غير المنظم الذي يتم للتخلص من فائض متراكم من السلع ، والإغراق قصير الأمد الذي يهدف إلى تحقيق هدف معين في الأمد القصير ، والإغراق طويل المدى وهو الإغراق المتواصل الناتج عن وفورات الإنتاج الكبير في سلعة معينة ، والإغراق الاستغلالي وهو الأسلوب الانتهازي الذي يتعمد إلحاق الضرر بالدولة المستوردة ، وقد لجأت إسرائيل لهذا الأسلوب في السوق المصري عندما حاولت القضاء على صناعة إنتاج الدواجن والبيض ، كما كسبت مصر قضايا الإغراق التي رفعتها الدول الأوروبية ضد مصر في مجال المنسوجات .

وبالإضافة إلى ما سبق من السياسات التي يجب على الدولة اتخاذها لحماية المنتجين والمستهلكين هناك ما يسمى بضرورة توفير الأمان في السلع المتداولة من حيث النواحي الصحية عن طريق إجراء عمليات المراقبة والفحص والتحليل للسلع خاصة الزراعية والغذائية وضرورة وضع بطاقات المحتوى الغذائي عليها ومتابعتها من حيث الإضافات الكيماوية ومراقبة مكسبات الطعم واللون ، واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والهرمونات

---

(١) مجلس الشورى ، المخترات الزراعية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى ج.م.ع، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، مايو ١٩٩٨.

وذلك بهدف التأكد من نظافة السلعة المنتجة وخلوها من الكيماويات والأمراض حفاظا على صحة المستهلكين .

وسوف تتناول الدراسة في جزء قادم موضوع الإنتاج النظيف من السلع الزراعية في الأراضي الجديدة بشيء من التفصيل .

طرق وأساليب التسويق الزراعي في الأراضي الجديدة[1] :

تختلف طرق وأساليب التسويق للمحاصيل الزراعية في الأراضي الجديدة من منطقة إلى أخرى ومن محصول لأخر، وتتركز أساليب وطرق التسويق في هذه الأراضي فيما يلي:

(١) بعض الخريجين يقومون بتجميع محصولهم ويؤجرون سيارة بنقله إلى أسواق الجملة .

(٢) يقوم بعض تجار الجملة بإرسال مندوبين عنهم لعقد الاتفاقات والصفقات مع المزارعين ثم بعد جمع المحصول وتعبئته بواسطة المزارعين يتولى هؤلاء المندوبون عملية نقل المحصول الى السوق ثم يقوم التجار بالبيع الصافي إلى المزارع .

(٣) يوجد بعض المزارعين وخاصة الخريجين الذين يكونون جمعية تسويقية تتولى بيع منتجاتهم بالنيابة عنهم وعن الخريجين الآخرين الذين يرغبون في تسويق محاصيلهم .

(٤) تعتبر الجمعيات وبنوك القرى ومندوبيات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بمناطق الإنتاج هى المسلك الرئيسي لتسويق محاصيل الحبوب وخاصة القمح .

(٥) يقوم المزارع بنقل محصوله إلى مخزن التاجر مستخدما وسائل النقل البدائية مثل عربات الكارو إلي جانب السيارات .

(٦) يذهب المزارع إلى التاجر ومعه جزء من المحصول (عينة) لعرضه على التاجر والاتفاق معه على بيع المحصول له ثم يأتي التاجر إلى الحقل لشراء المحصول ونقله .

(٧) يقوم المزارع بالاتفاق مع التاجر – قبل موعد جمع المحصول – على شرائه ويحصل من التاجر على دفعة مقدمة من الثمن وفى هذه الحالة يقل السعر بنسبة نحو ٢٠% - ٤٠% عن سعر السوق ، ويتم تسويق معظم محاصيل المناطق الجديدة بالفيوم عن طريق التاجر المحلي .

(٨) قد يقوم بعض الخريجين بالاتفاق معا على تأجير سيارة لتجميع إنتاجهم ونقله إلى سوق الجملة أو سوق القرية .

(٩) التوريد إلى مندوبيات بنك التنمية يعتبر مسلكا رئيسيا لتسويق محاصيل الحبوب ، حيث يقوم المزارع بنقل محصوله إلى الجمعية الموجودة بقريته .

---

(1) Ahmed Abu-Rawash , " Agricultural Marketing Development in the New Lands in Egypt in Light of Farm Structure and Production ", FAO and MALR , TCP/EGY/6612(A) , Mission Report , Cairo ,1997.

(١٠) بالنسبة لثمار أشجار الفاكهة والموالح تعتبر طريقة بيع ثمار الحديقة قبل نضج الثمار من أهم طرق تسويق هذه المحاصيل ، وقد تستخدم هذه الطريقة في بيع نحو ١٠٠ % من حدائق العنب ونحو ٢٦ % من حدائق الموالح .

وتتعدد المشاكل التي تواجه تسويق المحاصيل الزراعية بمناطق الأراضي الجديدة ، وأهم هذه المشاكل والمحددات هي:

١- النقص الحاد في المرافق التسويقية وعدم كفاية وكفاءة الموجود منها .

٢- عدم كفاءة المسالك والعمليات التسويقية .

٣- عدم وجود أسواق جملة أو مراكز تجميع بالمعنى المفهوم لها في مناطق الأراضي الجديدة إلى جانب بعد أسواق الجملة التي تخدم هذه المناطق ، مع الفقر الشديد في وسائل الاتصال والخدمات التسويقية بهذه المناطق، مما يزيد من التكاليف التسويقية .

٤- أسواق القرى ليست بحالة ملائمة ، فلا توجد مظلات لحماية المحاصيل أو البائعين بالسوق ، مع قلة التسهيلات والخدمات وخاصة ما يتصل بالحاصلات الزراعية .

٥- بدائية أسلوب نقل المحاصيل في هذه المناطق يعتمد – بصفة أساسية – على استخدام عربات الكارو أكثر من اعتماده على سيارات النقل الحديثة ، مما يزيد من نسبة الفقد والتلف للمحاصيل المسوقة .

٦- بعد المسافات بين المزارع والأسواق المتاحة حتى داخل المنطقة الواحدة مما يزيد من نسب التالف ويرفع تكاليف التسويق بسبب سوء الطرق وأسلوب النقل .

٧- كثرة عدد الوسطاء الذين يتقاضون نسبا عالية من العمولة ، إلى جانب انخفاض أسعار بيع المحصول نتيجة تحكم التجار واحتكارهم وعدم وجود بدائل .

٨- نقص التمويل ، وصعوبة الحصول على المتاح منه مما يؤدي إلى تحكم التجار وفرضهم أسعارا منخفضة مستغلين بذلك حاجة المزارع إلى التمويل .

٩- نقص المعلومات التسويقية وغياب الإرشاد التسويقي في هذه المناطق مما يؤدي إلى عدم إلمام المزارعين بأحوال الأسواق وظروف الطلب والعرض فيها .

وتتلخص أهم التوصيات للتغلب على هذه المشاكل فيما يلي :

١- العمل على إنشاء اتحادات أو تعاونيات خاصة بالمزارعين للقيام بالعمليات التسويقية بصورة تجميعية لتقوية موقف هؤلاء المزارعين تجاه التجار وظروف السوق وإمكانية حصولهم على أسعار مناسبة .

٢- العمل على إقامة مراكز تجميع بمحطات الفرز والتدريج والتعبئة للمحاصيل الزراعية ، باعتبارها بنية تسويقية أساسية هامة وضرورية لحل مشاكل التسويق .

٣- العمل على زيادة المصادر التمويلية والتسهيلات الخاصة بها وتطويرها .

٤- العمل على إتاحة وسائل النقل والانتقال المناسبة في هذه المناطق لبعد المسافات .

٥- العمل على زيادة المنافذ التسويقية والتوزيعية للمحاصيل بالمنطقة وإتاحة الأراضي المناسبة لإقامة هذه المنافذ مع تقديم التسهيلات الخاصة بها .

٦- العمل على توفير المبردات ووحدات التبريد اللازمة لخدمة أغراض التصدير والتخزين لبعض المحاصيل التصديرية وسريعة العطب لحين تصديرها أو تسويقها .

٧- العمل على تطوير أسواق القرى المتاحة بإنشاء مظلات وعنابر مناسبة ، بالإضافة إلى إقامة أسواق قرى بالقرى التي لا توجد بها ، مع اتصال هذه الأسواق بالأسواق المركزية.

٨- العمل على تشجيع الإنتاج التصديري في هذه الأراضي الجديدة الخالية من الطريات والأمراض ، وخاصة محصول البطاطس الذي يواجه الإصابة بهذه الآفات بالأراضي القديمة .

٩- تطوير نظام مناسب للمعلومات يتماشى وظروف المناطق الجديدة وفيما يختص بأحوال الأسواق القريبة وإمكانياتها من حيث الطلب والعرض والأسعار وتكاليف النقل والعمولات وغيرها .

١٠-تشجيع أنشطة التصنيع وتسهيل إجراءاتها كمنفذ تسويقي وللحد من الفاقد والتالف .

تطور سياسة التجارة الخارجية الزراعية :

تلعب التجارة الخارجية الزراعية دورا كبيرا في الاقتصاد القومي لجمهورية مصر العربية ، وتعتبر معدلات نمو التجارة الخارجية الزراعية من المحددات الرئيسية لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي لجمهورية مصر العربية .

وقد تباينت السياسة التجارية المصرية ، سواء ما يتعلق منها بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين السيطرة الحكومية وبين التحرر وفقا للنظام الاقتصادي والسياسي المحلي السائد من جهة ، والمناخ الاقتصادي العالمي من جهة أخرى . فقبل عام ١٩٥٢ ظلت تجارة مصر الخارجية بأكملها – من الناحيتين التصديرية والاستيرادية – قاصرة على المكاتب التجارية المملوكة للقطاع الخاص ، وكان نصيب الأجانب في هذا النشاط أكبر من نصيب المصريين حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، والتي مرحلة جديدة اتسمت ببدء التدخل الحكومي في التجارة الداخلية والخارجية ، ثم ازداد تدخل الدولة تدريجيا بدءا بسياسة التمصير ، ثم جاءت بعد ذلك المرحلة الثانية في يوليو ١٩٦١ وأصبحت التجارة الخارجية بأكملها تحت إدارة القطاع العام وبخاصة بعد تأميم شركات التجارة الخارجية بالكامل في عام ١٩٦٣ وقد اتسمت هذه الفترة بنقص كبير في المعلومات التي تساعد المسئولين في قطاع التجارة

الخارجية على اتخاذ القرار المناسب . وابتداء من شهر يوليو ١٩٦٧ تم إنشاء مجالس سلعية مهمتها تخطيط التجارة الخارجية ودراسة الأسواق العالمية . وابتداء من يوليو ١٩٧١ – وبسبب بعض الثغرات – قامت الدولة بإعادة النظر في تنظيم التجارة الخارجية وإباحة التنافس بين شركات التجارة الخارجية ، كما تم أنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ ، وتم إنشاء جهاز يختص بتخطيط التجارة الخارجية ، ولكن كان هناك عديدا من القيود التي تحد من قدرة أجهزة التجارة الخارجية على القيام بمهامها وبخاصة في مجال تنشيط الصادرات المصرية ، وبصورة عام أدى ذلك إلى زيادة الاختلال في هيكل التجارة الخارجية وزيادة العجز في الميزان التجاري المصري الخارجي .

وفي عام ١٩٧٥ بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وإباحة قدر من الحرية في مجال التجارة الداخلية والخارجية للسلع الزراعية ، إلا أن الواردات المصرية تضخمت وازداد الاعتماد على الخارج ، واتسعت الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك حتى بلغت حوالي ١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ بعد أن كانت حوالي ١٨٤ مليون دولار فقط في عام ١٩٧٠ .

وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ تضاعفت الفجوة الغذائية حتى بلغت حوالي ٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٧/٨٦ . وخلال تلك الفترة انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ٦ % تقريبا في الوقت الذي ازدادت فيه الواردات بنسبة ١١ % تقريبا مما أدى الى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري من حوالي ١,٥١٧ مليار جنيه إلى حوالي ١,٧٧٥ مليار جنيه .

وقد شهدت الفترة منذ عام ١٩٨٧ حتى الآن تحولات جذرية في هيكل التجارة الداخلية والخارجية ، ففي مجال التجارة الداخلية تم الحد من سيطرة الدولة على قطاع التجارة وتقديم المساعدة للقطاع الخاص ، وقصر دور الدولة على مراقبة الجودة ومنع الاحتكار أما فيما يتعلق بمجال التجارة الخارجية ، ففي عام ١٩٨٩ بدأ اتباع سياسة إصلاحية لتصحيح مسار التجارة الخارجية ، فتم وضع برنامج متكامل وشامل لتحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا ومتدرجا من الناحيتين التصديرية والاستيرادية، ففي مجال الاستيراد تم الإلغاء التدريجي للقيود غير الجمركية ، حيث تم إلغاء حظر الاستيراد عن كافة الواردات – باستثناء عدد قليل منها – كما الغي شرط الحصول على موافقة مسبقة للاستيراد مع تبسيط الإجراءات الاستيرادية ، كما استبدلت القيود الكمية في إدارة الواردات بأدوات سعرية ، ومن أهم الأدوات السعرية سعر الصرف الحقيقي والتعريفة الجمركية ، بالإضافة إلى تعديل هيكل التعريفة الجمركية وتخفيض الفرق بين الحدين الأدنى والأعلى .

وفي مجال التصدير تم إلغاء الحظر على تصدير بعض السلع باستثناء الجلود الخام فقط ، وتم تحرير تجارة القطن وفتح باب تصديره لكل من القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز ، وتم السماح للأجانب بمزاولة نشاط التصدير للاستفادة من خبراتهم التصديرية في الخارج ، كما تم إلغاء العديد من الرسوم على الصادرات وإنشاء أجهزة جديدة لتشجيع وتنمية الصادرات المصرية ، فقد تم إنشاء الشركة المصرية لضمان وائتمان الصادرات مع زيادة دور مركز تنمية الصادرات المصرية في العمل على زيادة وتنشيط الصادرات . وكذلك فقد تم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية وأصبحت مهمته تخطيط السياسات التجارية وتنظيم مجالي التصدير والاستيراد .

هذا ورغم كل هذه الإجراءات المشار إليها في مجال الإصلاح الاقتصادي واسع المدى ، إلا أن الفجوة بين كل من الصادرات والواردات كبيرة جدا وتتمثل في زيادة العجز الكبير في الميزان التجاري والزراعي المصري ، حيث ارتفع من حوالي ٢,١٥ مليار جنيه عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٧,١٤ مليار جنيه في عام ١٩٩٦ ، ولعل من أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك هو اتساع حجم الواردات من الدولة الغربية في قفزات عالية من ناحية ، بالإضافة إلى تقلص حجم الصادرات المصرية نتيجة للتحول إلى أسواق المنافسة الحرة والتي تعتمد بدرجة كبيرة على اعتبارات الجودة بالإضافة إلى كل من الأسعار وأوقات التصدير من ناحية أخرى .

– سياسات وزارة الزراعة لتشجيع الإنتاج من أجل التصدير :

تنتهج وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عدة سياسات وبرامج لتشجيع الإنتاج بهدف التصدير أهمها :

١. العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقية الجات وما إتاحته من النفاذ إلى الأسواق الخارجية عن طريق استمرار التوسع الرأسي والتوسع الأفقي لإحلال الواردات وتشجيع الصادرات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة الدولية .

٢. إعداد التقارير السلعية للمحاصيل التصديرية في مصر لتوفير بيانات الطلب والعرض والأسعار لتلك المحاصيل في الأسواق العالمية بهدف مساعدة المنتجين و المصدرين .

٣ . إجراء التنبؤ بإنتاج المحاصيل التصديرية لتقدير الإنتاج مبكرا وإجراء العقود التصديرية.

٤. إنشاء بورصة للخضر والفاكهة لتسهيل التقاء المنتجين بالمسوقين والمصدرين قبل وبعد الإنتاج على أن تقوم البورصة بإنشاء جهاز معلومات عن الأسواق الخارجية والداخلية .

٥. تنفيذ برنامج لمد المزارعين بالمعلومات التسويقية والأسعار اليومية للحاصلات في أسواق الجملة الرئيسية عن طريق وسائل الإعلام و الجمعيات التعاونية و الإرشاد الزراعي لرفع قدرتهم التفاوضية .

٦. تنفيذ مشروع استخدام ونقل التكنولوجيا ATUT في مجالات تطوير ما بعد الحصاد لحاصلات الخضر والفاكهة بهدف زيادة التصدير ، ويمول هذا المشروع بمنحة أمريكية .

٧. إعداد مشروع بالاشتراك مع البنك الدولي لتدعيم الإرشاد التسويقي بمنحة يابانية بهدف إقامة مشروعات كبيرة للإنتاج والتسويق والتصدير .

٨. التركيز في مفاوضات المشاركة الأوروبية على تصدير السلع الزراعية الخام والمصنعة مع تقديم تسهيلات لقاع الزراعة المصري عن طريق زيادة الحصص التصديرية الزراعية المعفاة من الجمارك وتوسيع مواسمها وتخفيض التعريفات الجمركية على الكميات الزائدة عن الحصص ، وتخفيف قيود الحجر الزراعي والمواصفات ومقاييس الجودة مع تقديم العون المالي والفني والتكنولوجي والاستشارات المباشرة لقطاع الزراعة المصري .

- الأراضي الجديدة وامكانيات تنمية الصادرات الزراعية المصرية :

يمكن للأراضي الجديدة في مصر أن تلعب دورا هاما في تنمية الصادرات الزراعية المصرية عن طريق توفير " الإنتاج النظيف " اللازم لتنمية حجم وأنواع الصادرات الزراعية المصرية وبخاصة للدول الأوروبية التي تولى أهمية كبيرة لعنصر " الإنتاج النظيف " البعيد عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية في إنتاجه ، وبالتالي يمكن للصادرات الزراعية المصرية أن تتخطى الحواجز والعوائق التي تقف في طريقها عن طريق إنتاجها في الأراضي الجديدة باعتبارها أراضي نظيفة لم تتعرض للتلوث بالمبيدات والكيماويات كما حدث للأراضي القديمة . ونذكر على سبيل المثال أن دول الاتحاد الأوروبي قد قامت في الفترة الأخيرة بتحديد عدد من مناطق الأراضي المصرية الجديدة تقوم بإنتاج البطاطس التي يتم تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي لكي تضمن أن تكون السلع الزراعية المصدرة إليها هي من الإنتاج النظيف .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأراضي الجديدة يتوفر لها مزايا الإنتاج الكبير نظرا لتوفر الحيازات الكبيرة نسبيا بها إذا ما قورنت بالحيازات الصغيرة في الأراضي القديمة ، كما أن حائزي الأراضي الجديدة أغلبهم من الخريجين والمستثمرين وموظفي الحكومة السابقين والعسكريين السابقين ، وبالتالي فهم من الفئات الذين يتوفر لهم قدرا مناسبا من مستوى التعليم

والمستوى الثقافي الذي يتيح لهم القدرة على استيعاب مزايا ومتطلبات وأساليب الإنتاج للتصدير . هذا بالإضافة إلى أن الظروف المناخية وانخفاض معدلات الرطوبة تساعد على انخفاض معدلات الإصابة بالآفات التي تصيب الكثير من المحاصيل وبخاصة الخضر والفاكهة وغيرها والتي تؤدي إلى تدهور الناتج منها وانخفاض صلاحيته للتصدير . وعلى ذلك يمكن الاستفادة من الأراضي الجديدة بجعلها مركزا لإنتاج العديد من المحاصيل التصديرية وبخاصة من الخضر والفاكهة والمحاصيل الأخرى مثل الفول السوداني ، وبالتالي يمكن للأراضي الجديدة أن تلعب دورا هاما في تنمية الصادرات الزراعية المصرية بدرجة كبيرة .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الأراضي الجديدة يمكن أن تلعب دورا هاما في تنمية الصادرات الزراعية المصرية . وبخاصة من الخضر و الفاكهة ، نظرا لأن الخضر والفاكهة من حيث المساحات المزروعة التي تشغلها بالأراضي الجديدة تعتبر ذات أهمية نسبية عالي إذا ما قورنت بنظيرتها في الأراضي القديمة – فعلى سبيل المثال – وكما يتبين من دراسة التركيب المحصولي للأراضي الجديدة على المستوى الإجمالي للجمهورية ، تبين أن حدائق الفاكهة وحدها بدون النخيل تشكل نسبة قدرها حوالي ٢٢ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة كما أن هذه الحدائق تشكل نسبة قدرها حوالي ٣٢ % من إجمالي الزمام المزروع بالأراضي الجديدة على مستوى الجمهورية وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ . أما الخضر فهي تشكل نسبة قدرها نحو ١٨ % من إجمالي المساحة المحصولية بالأراضي الجديدة في نفس الفترة المذكورة . وبصورة عامة فذه النسب تعتبر عالية وتزيد عن ضعف النسب المناظرة لها بالأراضي القديمة .

ويهتم الجزء التالي بمدى مساهمة الأراضي الجديدة في كل من الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية المصرية ، حيث يتضح من الجدول رقم (٥) أن صادرات كل من القطن والأرز والبطاطس والبصل والبرتقال والفول السوداني والنباتات الطبية والعطرية تمثل نحو غالبية الصادرات الزراعية المصرية . وتجود معظم هذه الحاصلات في الأراضي الجديدة ، باستثناء القطن الذي يجود في الأراضي الثقيلة ، وبالرغم من محدودية مورد المياه في الأراضي الجديدة فقد بلغت مساحة الأرز بها كمتوسط لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ نحو ٢٣ ألف فدان يبلغ إنتاجها نحو ٧٤ ألف طن تمثل نحو ٢ % من إنتاج الجمهورية من الأرز والذي يبلغ نحو ٤,٥ مليون طن ، ويبلغ جملة صادرات مصر من الأرز نحو ٢٢١,٥ ألف طن تبلغ قيمتها نحو ٣٤٩,٦ مليون جنيه تمثل نحو ٢٦ % من الصادرات الزراعية في مصر ، ومن المتوقع أن تساهم الأراضي الجديدة بنحو ٢ % وهي نسبة إنتاجها إلى إنتاج الجمهورية أي بنحو ٦ مليون جنيه ، وبالنسبة للبطاطس فتبلغ مساحتها في الأراضي الجديدة

نحو ٣١,٧٤٦ ألف فدان تنتج نحو ٢٩٦,١٥ ألف طن تمثل نحو ١٢ % من انتج الجمهورية الذي يبلغ نحو ٢ مليون طن ، وتبلغ صادرات الجمهورية نحو ٢٣١ ألف طن تمثل نحو ٧٨ % من إنتاج الأراضي الجديدة ، ونحو ١٢ % من إنتاج الجمهورية . وتبلغ قيمتها نحو ١٤٣ مليون جنيه تمثل نحو ١١ % من قيمة الصادرات الزراعية ، وتقدر قيمة صادرات الأراضي الجديدة من البطاطس نحو ٢١ مليون جنيه ، وجدير بالذكر أنه سوف تزداد الكميات المصدرة من البطاطس من الأراضي الجديدة حيث تم تخصيص ١٠ أماكن لزراعة البطاطس بالنوبارية للتصدير للاتحاد الأوروبي خلاف المناطق الأخرى التي تنتجها والتي يمكن أن توجه صادراتها إلى الدول غير الأوروبية . وبالنسبة للبصل فيزرع منه في الأراضي الجديدة نحو ١٦,٨٢ ألف فدان تنتج نحو ١٦٢,٩ ألف طن تمثل نحو ٣٠ % من إنتاج الجمهورية الذي يبلغ نحو ٥٥١ ألف طن . وتبلغ صادرات مصر من البصل نحو ١٣٤ ألف طن تمثل نحو ٨٢ % من إنتاج الأراضي الجديدة ، ونحو ٢٤ % من إنتاج الجمهورية . وتبلغ قيمتها نحو ٩٩ مليون جنيه تمثل نحو ٧,٣ % من صادرات مصر الزراعية ، ويتوقع أن تساهم الأراضي الجديدة في صادرات البصل بأكثر من ٣٠ مليون جنيه بسبب زراعة مساحات كبيرة لإصابة معظم الأراضي القديمة بالعفن . وبالنسبة لمحصول البرتقال فإن مساحته المثمرة في الأراضي الجديدة تبلغ نحو ٣٧,٤٨ ألف فدان تنتج نحو ١٥٢ ألف طن تمثل نحو ١١ % من إنتاج الجمهورية الذي يبلغ ١,٤٤ مليون طن ، وتبلغ صادرات مصر من البرتقال ٣٤ ألف طن تمثل نحو ٢٤,٤ % من إنتاجها في الأراضي الجديدة ، ونحو ٢,٣ % من إنتاج الجمهورية ، وتبلغ قيمتها نحو ٤٤ مليون جنيه تمثل نحو ٣,٢٤ % من قيمة صادرات مصر الزراعية .

وتبلغ مساحة محاصيل الكمون واليانسون والكسبرة في الأراضي الجديدة نحو ٧٤٢ فدان تنتج نحو ٢٩٩ طن تمثل نحو ١,٤ % من إنتاج مصر منها والتي تبلغ نحو ٢١,٥ ألف طن ، وتبلغ صادرات مصر منها نحو ٧,٢ ألف طن تمثل نحو ٣٣ % من إنتاج مصر منها وتبلغ قسمتها نحو ١٩,٣ مليون جنيه تمثل نحو ١,٤ %من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية . ويتوقع أن تساهم الأراضي الجديدة في صادراتها بنحو ٣٠٠ ألف جنيه ويلاحظ أن بعض الحاصلات الزراعية يساهم إنتاجها في الأراضي الجديدة بنسبة كبيرة من إنتاجها في الجمهورية ، ومع ذلك فإنها تصدر بكميات قليلة بالنسبة لإنتاجها في الأراضي الجديدة وإنتاجها على مستوى الجمهورية ، ولإجمالي الصادرات الزراعية فبالنسبة للطماطم يبلغ إنتاجها في الأراضي الجديدة نحو ١,٧ مليون طن تمثل نحو ٢٨,٤ % من إنتاجها في الجمهورية والذي يبلغ نحو ٦ مليون طن ، ومع ذلك فتبلغ كمية صادراتها نحو ١٦ ألف طن تمثل نحو ٠,٩ % من إنتاجها في الأراضي الجديدة ، ٠,٣ % من إنتاجها على مستوى

جدول رقم (٥) إنتاج وصادرات الجمهورية من أهم الحاصلات الزراعية في متوسط عامـي (٩٧ - ٩٨)

المحصول	المساحة المنزرعة بالأراضى الجديدة	إنتاج الأراضى الجديدة	إنتاج الجمهورية	نسبة إنتاج الأراضى الجديدة لإجمالى الجمهورية	صادرات الجمهورية		نسبة الصادرات لإنتاج الأراضى الجديدة	نسبة الصادرات لإنتاج الجمهورية	نسبة الصادرات لإجمالى الصادرات الزراعية
	فدان	ألف طن	ألف طن	٪	كمية ألف طن	قيمة مليون جنيه	٪	٪	٪
الأرز	٢٣٢٢٥	٧٤,٤٢٤	٤٤٥٠,٢٣٧	١٠٧	٢٢١,٥	٤٥٦,٢٧	٢٩٧,٦	٥	٢٥,٨
البطاطس	٣١٧٤٦	٢٩٦,١٤٩	١٩٨٤,٠١٣	١٥	٢٣٠,٧	١٤٣,٤٥	٧٧,٩	١١,٦	١٠,٦٠
البصل	١٦٨١٩	١٦٢,٨٧٢	٥٥١,٠٦٦	٣٠	١٢٤,٣٥	٩٨,٦٥	٨٢,٥	٢٤,٤	٧,٢٨
البرتقال	٣٧٤٨١	١٥١,٥٠٧	١٤٤١,٦٥٢	١١	٣٣,٦٥	٤٣,٩٠	٢٢,٢	٢,٣٠	٣,٢٤
ليمون حامض	٧٣٨٠	٤٣,٢٥١	٢٥٢,٥٢٥	١٧	١٣,٤٥	٨,٦٠	٣١,١	٥,٣٠	٠,٦٣
فول سودانى	٦٤٠٢٤	١٠٥٤,٥٥٥	١٧٦٤,٦٨٥	٦٠	١٢,٩٧٧	٢٦,١٢	١,٢٣	٠,٧٣	١,٩٣
الطماطم	١٦٤٣٩٧	١٧٣٠,٣٣٤	٦٠٩٩,٢١٧	٢٨,٤	١٦,١٥	٦,١٠	٠,٩٣	٠,٣٦	٠,٤٥
كمون وكسبرة وبانسون	٧٤٢	٠,٢٢٩	٢١,٤٩٧	١,٤	٧,١٩٩	١٩,٣٦٥	٢٤٠٧	٣٣	١,٤٢
الثوم	٥٦٧	٤,٢٢٥	١٧٣,٥٥٥	٢,٤	٤,٠٥	٥,١٠	٩٦	٢,٣	٠,٣٨
البطيخ	٩١٦٩٣	٨٥٣,٤١١	١٦٦٤,٢١٧	٥١,٣	٣,٢	١,٦٥	٠,٣٧	٠,١٩	٠,١٢
الشمام	١١٨١	٤,٣٦٤	٢٨٣,١٦١	١,٥٤	١,٠٤٩	٠,٧٤	٠,٢٤	٠,٣٧	٠,٠٥٤
الفاصوليا الخضراء	٣٧١٦	١٦,٨٤٧	١٥٧,٠٢٢	١١	٥,٢٥	٤,٦٠	٣١,٢	٣,٢	٠,٢٤
العنب الطازج	٦٩٤٨٣	٥٥٨,٩٧٦	٩٥٧,٧٣٤	٥٨	٠,٨	١,٧	٠,١٤	٠,٠٨	٠,١٣
البلح الطازج	٣١٨١٦	١٤٠,٧٨٢	٨٣٩,٨١	١٧	٢,٨	٤,٦	٢	٠,٣٣	٠,٢٤
عباد الشمس	٢٢١٢	١,٨٥٤	٣١,٧٩٤	٦	٣,٧٣٥	٤,٩٠١	٢٠١,٥	١١,٨	٠,٤٠
رمور العلف	٨٥	٠,١٠٤	٠,١٨٢	٥٧	٠,١٧	٠,٦٠	١٦٣	٩٣	٠,٠٤٤
بطاطا	٢٢٢٩	١٤,٧٦٥	١٤٧,٧٠١	١٠	٣,٦٠	٢,٦	٢٤,٤	٢,٤	٠,١٩
خرشوف	١٤٤	١,٠٨١	١,٠٨١	١٠٠	٠,٨	٤,٠٥	٧٤	٧٤	٠,٣٠
جوافة	٣٢٠٧	٢١,٩١٧	١٩٢,٠٥٩	١١,٤	٥,٢	٢,٧٥	٢٣,٦	٢,٧	٠,٢٠
مانجو	٨٤٧٠	٢٦,٦٤١	٢٢٢,٧٣٣	١٢	٠,٨	٠,٩٥	٣,١	٠,٤٠	٠,٠٧
فراولة	٧٢٠	١,١٠٥	٥١,٧٣٥	٢	٠,٦٥	١	٥٩	١,٣	٠,٠٧٠
بردقوش	٨٣	٠,٠٦٢	٦,٧٨٦	٠,٩	٢,٧٣	١٠,١٥٨	-	٤٠,٢	,٧٥
نعناع	٨٠٠	١,٦٧٨	٥,١٠٣	٥٣	١,٢	٤,٣	٧١,٥	٢٣,٥	٠,٣٢
كركديه	١٤١٩	٠,٥٥٧	١,٩٥٥	٢٩	٠,٦٥	٣,١٠	١١٦,٧	٣٣,٢	٠,٢٣
لب الفارتحيل					١,٩	٢,٨٥			٠,٢١
شيح بلدى					٠,٢	٠,٩٥٠			٠,٠٧
زهور البابونج					٣,٠٣٥	١٧,٤٠			١,٢٨
بذور برسيم					٦,٤٨٦	١٢,١٥٨			٠,٩
قطن شام						٤٥٦,٢٧			٣٣,٠٦٦
سلع اخرى						١١٧,٤٤			٨,٦٦
الإجمالى						١٣٥٥,٥٥١			١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، النشرة الاقتصادية للاقتصاد الزراعي عام ٩٨ .

جدول رقم (٦) أهم الحاصلات التي تزرع نسبة كبيرة منها في الأراضي الجديدة في عامي (٩٧ -٩٨)

المحصول	مساحته فى الأراضى الجد يدة فدان	إنتاجه فى الاراضى الجد يدة ألف طن	إنتاجة على مستوى الجمهورية ألف طن	نسبة إنتا جه فى الأراضى الجديدة إلى إنتاجه على مستوى الجمهورية ٪
الكوسة	٢٩٦٩٦	١٩٨,١٣٧	٥٩٨,٩١٩	٣٣
الأناناس	٢١٧٤١	١٨٢,٣٣٥	١٨٦,٥٩٢	٩٨
البطاطا	١٠٣١	٦,١٩٣	٧,٠٩٣	٨٧
الكانتالوب	١٣٠٧٧	٩٢,٩٦٢	٩٣,٨٣٨	٩٩
التفاح	٤١٢١٠	٣٠٥,٨٨	٣٨٨,٤٦١	٧٩
الخوخ	٨٠٨٠	٤١٦	٤٢٩,٩	٩٧
التين	٥٣٨٢٧	٢٠٨,٨١	٢٢٠,٨٢	٩٥
اليوسفى	٣٧٦٤٤	١٩٦,٢٧	٤٢١,١١١	٤٧
النارنج	١٨٨٢	٢٩,٢٩٦	٢٩,٧٦٧	٩٨
الكمثرى	٣٥٦٣	١٦,٤٩٧	٤١,٣٩١	٤٠
الزيتون	٤٨٧٣٧	١٧٦,٤٢٨	٢٣١,٩٤٩	٧٦
اللوز	٨٨٤٢	٢٢,١٨٣	٢٤,٧٦٦	٩٠

المصدر :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، النشرة الاقتصادية للاقتصاد الزراعي ، عام ٩٨ .

الجمهورية ، وتبلغ قيمة صادراتها نحو ٦ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٤٥ % من إجمالي الصادرات الزراعية . وتبلغ الكمية المنتجة من الليمون الحامض في الأراضي الجديدة نحو ٤٣ ألف طن تمثل نحو ١٧ % من إنتاج الجمهورية الذي يبلغ نحو ٢٥٣ ألف طن ومع ذلك تبلغ كمية صادراته نحو ١٣,٥ ألف طن تمثل نحو ٣١ % من إنتاجه في الأراضي الجديدة ، ونحو ٥,٣ % من إنتاجه على مستوى الجمهورية ، وتبلغ قيمة صادراته نحو ٨,٦ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٦٣ % من قيمة صادرات مصر الزراعية . وتبلغ مساحة البطيخ في الأراضي الجديدة نحو ٩٢ ألف فدان تنتج نحو ٨٥٣ ألف طن تمثل نحو ٥١ % من إنتاج الجمهورية الذي يبلغ نحو ١,٦٧ مليون طن ومع ذلك تبلغ كمية صادراته نحو ٣,٢ ألف طن تمثل نحو ٠,٤ % من إنتاجه في الأراضي الجديدة ، ٠,٢ % من إنتاجه على مستوى الجمهورية ، وتبلغ قيمة إنتاجه نحو ١,٦٥ مليون جنيه تمثل ٠,١٢% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية المصرية .

وتبلغ مساحة العنب في الأراضي الجديدة نحو ٦٩ ألف فدان تنتج نحو ٥٥٩ ألف طن تمثل نحو ٥٨ % من إنتاج الجمهورية الذي يبلغ نحو ٩٥٨ ألف طن وتبلغ صادراته نحو ٨٠٠ طن تمثل نحو ٠,١٤ % من إنتاجه في الأراضي الجديدة ، نحو ٠,٠٨ % من إنتاج الجمهورية ، وتبلغ قيمة صادراته نحو ١,٧ مليون جنيه تمثل نحو ٠,١٣ % من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية المصرية في متوسط عامي ٩٧ ، ٩٨ ، وتبلغ المساحة المثمرة لأشجار المانجو في الأراضي الجديدة نحو ٨,٥ ألف فدان تنتج نحو ٢٧ ألف طن تمثل نحو ١٢ % من إنتاج الجمهورية منها والذي يبلغ نحو ٢٢٣ ألف طن وبالرغم من ذلك فتبلغ كمية صادراتها نحو ٨٠٠ طن تمثل نحو ٣ % من إنتاجها في الأراضي الجديدة ، ونحو ٠,٤ % من إنتاجها على مستوى الجمهورية وتبلغ قيمة صادراتها نحو ٩٥٠ ألف جنيه تمثل نحو ٠,٠٧ % من قيمة إجمالي قيمة صادرات مصر الزراعية في متوسط عامي (٩٧-٩٨) .

وتبلغ مساحة الفول السوداني في الأراضي الجديدة نحو ٦٤ ألف فدان تنتج نحو مليون طن تمثل نحو ٦٠ % من إنتاجه على مستوى الجمهورية والذي يبلغ نحو ١,٨ مليون طن ومع ذلك فإن صادراته تبلغ كميتها نحو ١٣ ألف طن تمثل نحو ١,٢ % من إنتاجه في الأراضي الجديدة ، ٠,٧ % من بنتاجه على مستوى الجمهورية وقيمتها نحو ٢٦ مليون جنيه تمثل نحو ٢ % من قيمة صادراته على مستوى الجمهورية ، ويتوقع أن تساهم الأراضي الجديدة في صادراته بنحو ١٥,٦ ألف جنيه جدول رقم (٥).

وجدير بالذكر أن بعض الحاصلات الزراعية تزرع منها مساحات شاسعة في الأراضي الجديدة وتنتج منها نسبة كبيرة من إنتاج الجمهورية ومع ذلك يصدر منها كميات قليلة جدا لا تذكر ، ومن هذه الحاصلات الكوسة حيث يبلغ إنتاجها في الأراضي الجديدة نحو ١٩٨ ألف

طن تمثل ٣٣ % من إنتاج الجمهورية منها ، والأناناس حيث يبلغ إنتاجه في الأراضي الجديدة نحو ١٨٢ ألف طن يمثل نحو ٩٨ % من إنتاجه على مستوى الجمهورية ، والبطاطا التي ينتج منها في الأراضي الجديدة نحو ٦ آلاف طن تمثل نحو ٨٧ % من إنتاج الجمهورية ، والكانتالوب الذي ينتج منه نحو ٩٣ ألف طن تمثل نحو ٩٩ % من إنتاج الجمهورية ، والتفاح والخوخ والتين والنارنج والزيتون واللوز حيث تنتج الأراضي الجديدة منها نحو ٧٩ % ، ٩٧ % ، ٩٥ % ، ٩٨ % ، ٧٦ % ، ٩٠ % ، من إنتاج كل منها على الترتيب في الجمهورية جدول رقم (٦).

ثالثا التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة وعلاقته بالصادرات الزراعية المصرية :

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضا للتركيب المحصولي الراهن بالأراضي الجديدة لجمهورية مصر العربية ، وإمكانيات الحصول على الإنتاج الزراعي النظيف بصفة عامة والعضوي بصفة خاصة في ظل وفورات السعة بالحيازات الزراعية الكبيرة ، مع اقتراح سيناريو للتركيب المحصولي التأشيري الذي يعظم العائد من الصادرات الزراعية للأراضي الجديدة .

التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة وفقا للعروات المختلفة والحاصلات الرئيسية :

يوضح الجدول رقم (٧) التركيب المحصولي للأراضي الجديدة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ ، ومنه يتضح أن متوسط إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة قد بلغ نحو ١,٤ مليون فدان ، وتتوزع هذه المساحة المحصولية على الحاصلات الشتوية والصيفية والنيلية والمعمرات بنسب ٤٣,٤ % ، ٢٨,١ % ، ٣,٢ % ، ٢٥,٣ % ، على الترتيب .

وتشكل حاصلات الخضر وحدائق الفاكهة نحو ٢٢ % ، ١٨ % ، من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، كما أن بعض الحاصلات الحقلية بمختلف عرواتها تحظى بأهمية نسبية مرتفعة بالأراضي الجديدة مثل حاصلات القمح والذرة والفول السوداني والفول البلدي بمساحات تمثل نحو ٢١ % ، ١١ % ، ٥ % ، ٤ % ، على الترتيب من إجمالي المساحة المحصولية بالأراضي الجديدة .

جدول رقم (٧): التركيب المحصولي على المستوى الإجمالي للأراضي الجديدة على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٩٥-١٩٩٧)

(المساحة بالفدان)

السنة / المحصول	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	متوسط (٩٥ - ١٩٩٧)	
				المساحة بالفدان	٪ من المساحة المحصولية
الشتوى :					
البرسيم المستديم	٦٥٨٢١	١٠٦٠٥٧	١٣٥٤٨٥	١٠٢٤٥٤	٧,٢٧
القمح	٢٢٤٦٦٤	٣٢٠٧٢٦	٣٢١٦٩٠	٢٨٩٠٢٧	٢٠,٥١
الشعير	٢٤٨٠١	٣١١٥٠	٢٩٠١٧	٢٨٣٢٣	٢,٠١
الفول البلدى	٤٨٨٦٩	٦٠٠٠٤	٦٩٢٢٣	٥٩٣٦٥	٤,٢١
العدس	١٨٣١	٩٣٢	٦٠٩	٩٤٤	٠,٠٧
الحلبة	٢٥٤١	١٧٧٢	٥٩٨	١٦٣٧	٠,١٢
الحمص	٣٣٤	٣٧٧	٦٢٥	٤٤٥	٠,٠٣
الترمس	٥٢٢	١٤١٦	٣٠٢٦	١٦٥٥	٠,١٢
الكتان	-	٧٥٠	١٧٨٤	٨٤٥	٠,٠٦
البصل	٥٨٨٦	٧١٨٩	٩٠٥٣	٧٣٧٦	٠,٥٢
الثوم	٤٦	٤٤٥	٥٤١	٣٤٤	٠,٠٢
بنجر السكر	١١١٩٢	٢٥٧٣	٧٥٤٨	٧١٠٤	٠,٥٠
البطاطس	١٧٥٢٢	١٨٣٤٢	١٦٠٥٤	١٧٣٠٦	١,٢٣
الطماطم	٢٥١٦٤	١٩٠٢٥	٢١٤٤٢	٢٥٢١٠	١,٧٩
الخضروات الأخرى	٥٣٩٢٨	٥٣٦٢٧	٥٤٤٣٥	٥٣٩٩٧	٣,٨٣
الأصناف الأخرى	٤٧٧	٢٠٧٢	٢٢٢١٦	٨٢٥٥	٠,٥٩
إجمالى الشتوى	٤٩٣٥٩٨	٦٢٥٩١٧	٦٩٣٣٤٦	٦٠٤٢٨٧	٤٢,٨٩
الصيفى :					
الذرة الشامية	٧٧٤٩٥	٨٨١٨٦	١٠٧٥٠٠	٩١٠٦٠	٦,٤٦
الذرة الرفيعة	٩٣٣٠	٧٢٦٠	٨٨٣٠	٨٤٧٣	٠,٦٠
الأرز	٦٩٠٨	١٣٢٩٠	١٥٩٥٣	١٢٠٥٠	٠,٨٦
الفول السودانى	٧١٢٥٨	٦٧٧٩٠	٦٧٤٤٩	٦٨٨٣٢	٤,٨٩
السمسم	٢٠٧٠٠	٢٢٢١٥	٢٢٧٨٩	٢١٩٠١	١,٥٥
فول الصويا	٣٢٤٠	١٣٩٨	٦٤٠	١٧٥٩	٠,١٢
البصل	١٢٣٤	١٦٨٩	١٧١٢	١٥٤٥	٠,١١
عباد الشمس	٨٥١٦	٤٨٧٢	٤٠٣٠	٥٨٠٦	٠,٤١
الذرة الصفراء	٢٤٦١٤	٣٣٦٤١	٣٣٥٨٣	٣٠٦١٣	٢,١٧

تابع جدول رقم (٧) التركيب المحصولي على المستوى الإجمالي للأراضي الجديدة على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٩٥-١٩٩٧)

(المساحة بالفدان)

السنة / المحصول	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	متوسط (٩٥ - ١٩٩٧)	
				المساحة بالفدان	٪ من المساحة المحصولية
الصيفي:					
البطاطس	٨٤٤٥	١١٠٩٤	٩٤٧٠	٩٦٧٠	٠,٦٩
الطماطم	٢٨٥٧٢	٥١٩٧٨	٥٩٤٩٠	٤٦٦٨٠	٣,٣١
الخضروات الأخرى	٦٧٣٢٩	٨٠٣٤٢	٨٠٢٢٧	٧٥٩٦٦	٥,٣٩
الأصناف الأخرى	٢٠١٧٦	٢٧٨٠٣	١٧٦٠٠	٢١٨٩٣	١,٥٥
إجمالي الصيفي	٣٤٧٨١٧	٤١١٦٥٨	٤٢٩٢٧٣	٣٩٦٢٤٩	٢٨,١٢
النيلي:					
الذرة الشامية	٥٥٠٥	٢٢٦٨٩	١٢٤٤٨	١٣٥٤٧	٠,٩٦
الذرة الرفيعة	-	٣	-	١	-
الأرز	-	-	-	-	-
البصل	٥٧٤	٣٦٠٤	١٤٤٢	١٨٧٣	٠,١٣
الذرة الصفراء	٢٣٥٧	٩٦٣٠	٦٢٢٢	٦٠٧٠	٠,٤٣
البطاطس	٦١٦٣	١٣٢٣٨	٥٣٦٢	٨٢٥٤	٠,٥٩
الطماطم	٦١٤٣	٦٦٨٨	١١٢٤٣	٨٠٢٥	٠,٥٧
الخضروات الأخرى	١٨٥٨	٢٤١٣	٢٧٢١	٢٣٣١	٠,١٧
الأصناف الأخرى	٣٣١٣	٤٧٩٦	٨٠٠١	٥٣٧٠	٠,٣٨
إجمالي النيلي	٢٥٩١٣	٦٣٠٦١	٤٧٤٣٩	٤٥٤٧١	٣,٢٣
المعمرات:					
القصب	٧٦٤١	٩٢٤٧	٩٥٤٤	٨٨١١	٠,٦٣
القطن	١٨٢٥٤	٢٤٥١٣	٢٥٧٩٨	٢٢٨٥٥	١,٦٢
الحدائق	٣١٧٧٠٣	٢٩٨٨٩٦	٢٩٤٢٦٣	٣٠٣٦٢١	٢١,٥٥
النخيل	٧٣١٧	٧٣١٧	٧٣١٧	٧٣١٧	٠,٥٢
البرسيم الحجازي	١٢٩٢٠	١٨٦٥٥	٧٦٦٩	١٣٠٨١	,٩٣
إجمالي المعمرات	٣٦٣٨٣٥	٣٥٨٦٢٨	٣٤٤٥٩١	٣٥٥٦٨٥	٢٥,٢٥
البرسيم التحريش	٥٠	٣٤٤٣	١٨٠١٣	٧١٦٩	٠,٥١
إجمالي الزمام المزروع	٨٥٧٤٣٣	٩٨٤٥٤٥	١٠٣٧٩٣٧	٩٥٩٩٧٢	٦٨,١٤
إجمالي المساحة المحصولية	١٢٣١٢١٣	١٤٦٢٧٠٧	١٥٣٢٦٦٢	١٤٠٨٨٦١	١٠٠,٠٠

المصدر :جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي " نشرة الاقتصاد الزراعي " ، أعداد مختلفة .

التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة وفقا لحاصلات التجارة الخارجية :

يوضح الجدول رقم (٨) المساحة المحصولية لكل من الحاصلات الاستيرادية والتصديرية وحاصلات التجارة الخارجية ، ومنه يتضح أن جملة المساحة المحصولية للحاصلات التصديرية قد بلغت نحو ٧١٦ ألف فدان بنسبة بلغت ٥١ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، وكانت أهم تلك الحاصلات التصديرية هى حاصلات الطماطم والبطاطس والخضر الأخرى التي تمثل بمختلف عرواتها نحو ٥,٦٧ % ، ٢,٥١ % ، ٩,٣٩ % على الترتيب بإجمالي بلغت نسبته نحو ١٧,٦ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، أما حدائق الفاكهة بدون النخيل تمثل مساحتها نحو ٢١,٥ % منها ، في حين تمثل مساحة الحاصلات الحقلية التصديرية الهامة مثل الفول السوداني والقطن والأرز والبصل نحو ٤,٨٩ % ، ١,٦٢ % ، ٠,٨٦ % ، ٧٦ % على الترتيب بإجمالي يمثل نحو ٨,١٣ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة .

وتشكل الأهمية النسبية للحاصلات الاستيرادية نحو ٣٤ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، وأهم تلك الحاصلات محصول القمح التي بلغت مساحته نحو ٢٨٩ ألف فدان بنسبة بلغت نحو ٢٠,٥ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، وبالرغم من الانخفاض النسبي لصافي عائد محصول القمح إلا أنه يعتبر المحصول الأول من حيث المساحة المنزرعة بالأراضي الجيدة ، ويرجع ذلك لعدم وجود مشاكل تسويقية تواجهه حيث يتم بيعه للحكومة بسعر الضمان المحدد مسبقا ويقوم المنتج بتسليم محصوله لإحدى الشون أو المخازن المنتشرة بمختلف المناطق أما غالبية الحاصلات فتواجه الكثير من المشكلات التسويقية نظرا لتخلف البنية التسويقية الأساسية بالأراضي الجديدة مما انعكس بالسلب على المساحات المنزرعة منها ، ويأتي في الترتيب الثاني بين الحاصلات الاستيرادية بالأراضي الجديدة حاصلات الذرة الشامية والصفراء والرفيعة التي تمثل مساحتها في مختلف عرواتها نحو ٧,٤٢ % ، ٢,٦ % ، ٠,٦ % بإجمالي بلغت نسبته نحو ١٠,٦٢ من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة .

أما حاصلات الاكتفاء الذاتي فتمثل مساحتها المنزرعة نحو ١٥ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة وأهمها حاصلات البرسيم بأنواعه المختلفة والفول البلدي والشعير ، حيث بلغت الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة لها نحو ٨,٧١ % ، ٤,٢١ % ، ٢,٠١ ، من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة .

جدول (٨) الأهمية النسبية لمساحة أهم الحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)

حاصلات استيرادية			حاصلات تصديرية			حاصلات اكتفاء ذاتى		
المحصول	المساحة ألف فدان	٪	المحصول	المساحة ألف فدان	٪	المحصول	المساحة ألف فدان	٪
القمح	٢٨٩	٢٠,٥١	الكتان	١	٠,٠٦	البرسيم المستديم	١٠٢	٧,٢٧
بنجر السكر	٧	٠,٥٠	البصل الشتوى	٧	٠,٥٢	الشعير	٢٨	٢,٠١
الذرة الشامى	٩١	٦,٤٦	الثوم	٠,٣	٠,٠٢	الفول البلدى	٥٩	٤,٢١
الصيفى	٨	٠,٦٠	البطاطس الشتوى	١٧	١,٣٣	العدس	١	٠,٠٧
الذرة الرفيعة	٢٢	١,٥٥	الطماطم الشتوى	٢٥	١,٧٩	الحلبة	٢	٠,١٢
الصيفى	٢	٠,١٢	خضر أخرى	٥٤	٣,٨٣	الحمص	٠,٥	٠,٠٣
السمسم	٣١	٢,١٧	شتوى	١٢	٠,٨٦	الترمس	١٣	٠,١٢
فول الصويا	١٤	٠,٩٦	الأرز الصيفى	٦٩	٤,٨٩	البرسيم	٧	٠,٩٣
الذرة الصفراء	٦	٠٤٣	الفول السودانى	٢	٠,١١	الحجازى		٠,٥١
الصيفى	٨	٠٦٣	البصل الصيفى	٦	٠,٤١	البرسيم		
الذرة الشامى النيلى			عباد الشمس	١٠	٠,٦٩	التحريش		
الذرة الصفراء النيلى			البطاطس الصيفى	٤٧	٣,٣١			
القصب			الطماطم الصيفى	٧٦	٥,٣٩			
			خضر أخرى	٢	٠,١٣			
			صيفى	٨	٠,٥٩			
			البصل النيلى	٨	٠,٥٧			
			البطاطس النيلى	٢	٠,١٧			
			الطماطم النيلى	٢٣	١,٦٢			
			خضر أخرى	٣١١	٢٢,٠٧			
			نيلى	٣٥	٢,٥٢			
			القطن					
			الحدائق والنخيل					
			حاصلات أخرى					
جملة الحاصلات الاستيرادية	٤٧٨	٣٣,٩٣	جملة الحاصلات التصديرية	٧١٦	٥٠,٨٠	جملة حاصلات الاكتفاء الذاتى	٢١٥	١٥,٢٧
						إجمالى المساحة المحصولية	١٤٠٩	١٠٠

جدول (٩) سيناريو تنمية الحاصلات التصديرية بالأراضي الجديدة

الحاصلات التصديرية			الحاصلات الاستيرادية			حاصلات اكتفاء ذاتي		
المحصول	المساحة ألف فدان	٪	المحصول	المساحة ألف فدان	٪	المحصول	المساحة ألف فدان	٪
الكتان	٢	٠,١٢	القمح	–	–	البرسيم المستديم	١٠٢	٧,٢٧
البصل الشتوى	١٤	٠,٩٩	بنجر السكر	٧	٠,٥٠	الفول البلدى	٥٩	٤,٢١
الثوم الشتوى	١	٠,٠٧				الشعير	٢٨	٢,٠١
البطاطس الشتوى	٢٠٦	١٤,٦٢				البرسيم الحجازى	١٣	٠,٩٣
الطماطم الشتوية	٥٠	٣,٥٥				البرسيم التحريش	٧	٠,٥١
الخضر الأخرى الشتوية	١٠٨	٧,٦٧				الحلبة	٢	٠,١٢
الحاصلات الأخرى الشتوية	٨	٠,٥٧				الترمس	٢	٠,١٢
						الحمص	١	٠,٠٧
						العدس	٠,٥	٠,٠٣
جملة الشتوى	٣٨٩	٢٧,٦٠	جملة الشتوى	٧	٠,٥٠	جملة الشتوى	٢١٥	١٥,٢٧
الفول السودانى	٦٩	٤,٨٩	الذرة الشامى الصيفى	٣٢	٢,٢٦			
عباد الشمس	٦	٠,٤١	الذرة الرفيعة الصيفى	٨	٠,٦٠			
الأرز الصيفى	١٢	٠,٨٥	الذرة الصفراء الصيفى	٣١	٢,١٧			
البصل الصيفى	٤	٠,٢٨	السمسم	٢٢	١,٥٥			
الطماطم الصيفى	٩	٦,٦٧	فول الصويا	٢	٠,١٢			
البطاطس الصيفى	١٠	٠,٧١						
الخضر الأخرى الصيفية	٧٦	٥,٣٩						
الحاصلات الأخرى الصيفية	٢١	١,٤٩						
جملة الصيفى	٢٩٢	٢٠,٦٩	جملة الصيفى	٩٥	٦,٧٠			
البصل النيلى	٤	٠,٢٨	الذرة الشامى النيلى	٥	٠,٣٤			
الطماطم النيلى	٨	٠,٥٧	الذرة الصفراء النيلى	٦	٠,٤٣			
البطاطس النيلى	١٦	١,١٤						
الخضر الأخرى النيلية	٢	٠,١٤						
الحاصلات الأخرى النيلية	٥	٠,٣٥						
جملة النيلى	٣٥	٢,٤٨	جملة النيلى	١١	٠,٧٧			
القطن	٣٧	٢,٦٣	القصب	٨	٠,٦٣			
الحدائق	٣١١	٢٢,٠٧						
جملة المعمرات	٣٤٨	٢٤,٧٠	جملة المعمرات	٨	٠,٦٣			
جملة الحاصلات التصديرية	١٠٧٣	٧٦,١٣	جملة الحاصلات الاستيرادية	١٢١	٨,٦٠	جملة حاصلات الاكتفاء الذاتى	٢١٥	١٥,٢٧
						إجمالى المساحة المحصولية	١٤٠٩	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم(٨).

تشجيع الإنتاج المخصص للتصدير بالأراضي الجديدة :

تتميز الأراضي الجيدة بالكبر النسبي للحيازات المزرعية بالمقارنة بالحيازات المفتتة بالأراضي القديمة ، الأمر الذي يوفر للأراضي الجديدة مزايا الإنتاج الكبير ووفورات السعة الاقتصادية ، كما أن اغلب فئات الحائزين هم من المستثمرين والخريجين والموظفين والعسكرين السابقين وغيرهم من الذين يتمتعون مستويات مرتفعة من العلم والثقافة تتيح لهم استيعاب مزايا ودوافع وأساليب الإنتاج من أجل التصدير ، بالإضافة لما لدى البعض منهم – المستثمرين – من إمكانيات مادية تساعدهم على القيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية بمستويات مرتفعة من الكفاءة .

والتوسع في زراعة الحاصلات التصديرية في الأراضي القديمة سيكون على حساب حالات أخرى ، ولذلك فأنه من الضروري تخصيص مساحات محددة للتصدير في الأراضي الجديدة ، خاصة أنها تلائم التوسع في إنتاج العديد من الحاصلات التصديرية مثل البطاطس والطماطم والخضر الأخرى والفاكهة والفول السوداني والبصل وغيرها من الحاصلات التصديرية .

والجدول رقم (٩) يتضمن سيناريو للتركيب المحصولي للأراضي الجديدة تصل فيه نسبة مساحة الحاصلات التصديرية إلى نحو ٧٦ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، ويتضمن هذا السيناريو عدة افتراضات أهمها زيادة المساحة المنزرعة بالبطاطس الشتوي زيادة كبيرة من نحو ١٧ ألف فدان إلى نحو٢٠٦ ألف فدان لمواجهة الطلب المتزايد عليها خاصة بعد إتمام اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية وتحديد الاتحاد الأوروبي لعدة مناطق بالأراضي الجديدة لإنتاج البطاطس المصدرة إليه ، ومضاعفة المساحة المنزرعة من كل من البصل والثوم والكتان والقطن والبطاطس النيلي والطماطم الشتوي والصيفي والخضر الشتوية الأخرى ، وبقاء المساحة المنزرعة من جميع الحاصلات الزراعية الأخرى على ما هى عليه بالجدول رقم (٨) ، مع خفض المساحة المنزرعة من الذرة الشامية الصيفي والنيلي إلى ثلث ما كانت عليه وإلغاء زراعة القمح نهائيا بالأراضي الجديدة .

وأمر هذا السيناريو شأنه أن يرفع حجم المتاح للتصدير من إنتاج الأراضي الجديدة بنسبة ٥٠% مما كان عليه في التركيب المحصولي السائد خلال فترة الدراسة .

تشجيع الزراعة النظيفة :

تزايد خلال الفترة الأخيرة الاهتمام بالبيئة وبحق الإنسان في الحصول على منتجات غذائية آمنة ونظيفة بعيدة عن الاستخدام السيئ للكيماويات الزراعية ، الأمر الذي تزايد معه الطلب العالمي على تلك المنتجات ، وبالتالي فإنه في ظل الاتفاقيات الدولية ستكون الزراعة النظيفة هى أساس التبادل التجاري بين الدول وسترفض الأسواق العالمية المنتجات التي تم معاملتها بالمواد الكيماوية ، وذلك على أساس استخدام الأسمدة العضوية (الكمبوست) بدلا من الأسمدة الكيماوية ، مع استخدام المبيدات الحيوية بدلا من المبيدات الكيماوية .

ولقد بدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي طلب المنتجات النظيفة من الأسواق المصدرة لها ، ولذلك فقد قامت وزارة الزراعة المصرية بتخفيض استخدام المبيدات والكيماويات وإنتاج المخصبات الحيوية بهدف التوسع في الزراعات النظيفة التي تضاعفت أسعارها بالنسبة لأسعار المنتجات المعاملة كيماويا ، وخاصة تلك المنتجات النظيفة التي يطلق عليها اصطلاح الزراعة العضوية والتي تحصل على شهادة معتمدة من بعض الجهات الرسمية المنوطة بذلك.

وتعتبر الأراضي الجديدة أنسب الأراضي الزراعية لنتاج المنتجات الزراعية العضوية النظيفة من الحاصلات التصديرية وفقا للمواصفات المطلوبة عالميا ، حيث أن غالبية الأراضي الجديدة تحظى بخلوها من الأمراض .

رابعا:المشكلات التي تواجه تصدير منتجات الأراضي الجديدة والتوصيات الخاصة بها :

بالرغم من ما تتميز به جمهورية مصر العربية من موقع متميز ومناخ مناسب للعمليات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية ، وبالرغم من ما تحظى به من ميزات نسبية وتنافسية في إنتاج وتصدير الكثير من الحاصلات الزراعية ، وبالرغم من توافر إمكانيات تعظيم مساهمة الأراضي الجديدة في حجم الصادرات الزراعية المصرية ، إلا أن هناك بعض المعوقات الإنتاجية والتسويقية والمؤسسية التي تعوق تعظيم دور الأراضي الجديدة في تنمية الصادرات الزراعية المصرية .

المعوقات الإنتاجية :

١-عدم التزام المنتجين في الأراضي الجديدة بالمواصفات الفنية العالمية في الإنتاج بحيث يكون الإنتاج على درجة عالية من الجودة ومستوفيا للمواصفات المطلوبة من حيث الحجم واللون والطعم ، ويتم ذلك بزراعة أصناف مهجنة من أجل التصدير تتلائم مع ذوق المستهلك بالدولة المستوردة ، كما يتم ذلك بتبني سياسة الإنتاج من أجل التصدير وليس

تصدير الفائض ، وقد بدأ بعض منتجي الأراضي الجديدة ، تبني هـذه السياسة لإنتاج البطاطس لتصديرها للدول الأوروبية .

٢-عدم قدرة المنتجين في الأراضي الجديدة على الدخول في إنتاج المنتجات الزراعية ذات الطلب العالمي المتزايد مثل النباتات الطبية والعطرية بكميات تغطي حجم هذا الطلب ، وهذه النباتات أصبح لها بورصات عالمية في حالة دخولها يصبح الالتزام بإنتاج كميات محددة وبمواصفات معينة شرطا ضروريا لاستمرار قيد المصدرين في البورصة ، وهذا يتطلب قدرات إنتاجية خاصة لا تتوفر في الأراضي المصرية الجديدة .

٣-اتساع حجم السوق المحلية وتزايد الاستهلاك المحلي وارتفاع الأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية يشجع على الزراعة في الأراضي الجديدة من أجل التصدير ، فهذا يتطلب قدرات تكنولوجية عالية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف في حالة امتلاك هذه التكنولوجيا والقدرة على استخدامها وبالتالي ارتفاع أسعار تصديرها بالنسبة لأسعار الدول المنافسة.

المعوقات التسويقية :

لم تعد العملية التصديرية تنحصر في جني الثمار وتعبئتها وطرحها في الأسواق للبيع إما عن طريق بيعها في المزارع أو نقلها عبر الطرق الزراعية الغير ممهدة في الأراضي الجديدة بعربات نقل قديمة حتى مركز تجميع خاص بالمصدر فكل هذه الأساليب لم تعد قادرة على النهوض بالصادرات فالتصدير يبدأ بالبذرة التي ستزرع في التربة ومعاملة التربة وطرق الري وكميات الري وجني الثمار وتعبئتها بعد تدريجها في عبوات مناسبة قادرة على حمايتها من التلف ونقلها من الأراضي الجديدة بوسائل نقل متطورة سريعة لتوصيله إلى الأسواق التصديرية في دول العالم في الأوقات المناسبة ، وحديثا أنشئ مطار العوينات لتصدير الخضر والفاكهة من الأراضي الجديدة لتوصيل الخضر والفاكهة إلى دول العالم المستوردة من مصر قبل أن تتلف ، والحديث عن التصدير من الأراضي الجديدة غير مجدي إذا لم يكن هناك شبكة معلومات تسويقية كاملة تعطي معلومات عن أحوال الأسواق العالمية والأذواق والتفضيلات العالمية والمواصفات العالمية .

كذلك فإنه من المعوقات التسويقية عدم وجود أسطول نقل بري وبحري وجوي متطور وبتكاليف مناسبة ، كذلك عدم وجود سعات تخزينية تتناسب مع طموحات المصدرين من الأراضي الجديدة وذلك من مبردات وثلاجات ، وسيارات ثلاجات وطائرات مجهزة لفرص التخزين والنقل من الأراضي الجديدة ، فالتسويق يعد عصب التطور الإنتاجي الزراعي وعصب التصدير أيضا.

المعوقات المؤسسية :

وهي تلك المتعلقة بالإجراءات الرسمية التي تتطلبها عملية التصدير من الأراضي الجديدة ، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة للصادرات والعمل على تجنب الروتين والتيسير على المصدرين إلا أن التصدير من الأراضي الجديدة مازال لا يحظى بوجود روابط بين المصدرين والمنتجين من الأراضي الجديدة وارتفاع التكاليف والمصروفات الإدارية والضريبية التي يتحملها المصدرين من الأراضي الجديدة ، كذلك فمن المعوقات المؤسسية ضياع وقت طويل لإنجاز الإجراءات التصديرية في المؤسسات الحكومية .

السياسات الحكومية :

أ- السياسات التجارية التي تتبعها الدولة :

حيث أن تنمية الصادرات من الأراضي الجديدة جزء من سياسة الدولة التجارية ، وتحتاج إلى تشجيع من الدولة لفتح أسواق عالمية أمام منتجات الأراضي الجديدة وتوفير المعلومات التسويقية عن المواصفات العالمية للحاصلات التصديرية .

ب- السياسة الاستثمارية للدولة :

حيث تلعب السياسة الاستثمارية للدولة دورا هاما في تنمية الصادرات من الأراضي الجديدة بتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية للتسويق مثل الثلاجات ووسائل النقل المزودة بالثلاجات ومواد التعبئة والتغليف و إنشاء الصوامع والمطارات في الأراضي الجديدة ، وإنشاء شركات تصديرية متكاملة قادرة على إنشاء البنية الأساسية للتصدير .

ج- السياسات الضريبية للدولة :

حيث لا يحظى التصدير من الأراضي الجديدة بضرائب مناسبة لما يلاقيه المنتجين من عقبات عن التصدير ، وما زالت الضرائب المفروضة على المنتجين والمصدرين وعلى الشركات العاملة في مجال التصدير مرتفعة نسبيا .

أهم التوصيات والمقترحات لخلق إمكانيات تصديرية من الأراضي الجديدة :

في مجال تحسين وتنظيم الإنتاج :

١-يجب أن يكون في الأراضي الجديدة إنتاج بستاني كبير يسمح بإقامة صناعة تصديريه للخضر والفاكهة ، حيث أن لمصر ميزة نسبية في الخضر والفاكهة ، وأن تتمشى جوده الإنتاج مع المقاييس والمواصفات والأذواق العالمية المطلوبة.

٢- علي واضعي القرار الاقتصادي والمنتجون والتعاونيات والمصدرين وكافة الهيئات الإنتاجية والتسويقية الزراعية العمل على إيجاد نظام زراعي تصديري في الأراضي الجديدة يستخدم فيه مدخلات ذات نوعيات عالية ترتبط باحتياجات الأسواق العالمية أكثر من ارتباطها بالسوق المحلي ، وذلك مثل الأصناف المطلوبة وأساليب استخدام المبيدات ومواسم الإنتاج وتطوير التجهيز والتعبئة والتغليف .

٣- الصادرات الزراعية من الأراضي الجديدة محدودة بسبب نقص المعلومات التسويقية عن الأسواق الخارجية والأوقات والفترة الزمنية المتاحة للتصدير والاتفاقيات المتوقعة والمبرمة والكميات المتوقع طلبها ، ويجب أن يكون الإنتاج للتصدير هو المفهوم السائد.

٤-يجب الاستفادة في الأراضي الجديدة من اتفاقيات الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي وغيره والتي تتيح قدراً من المساعدات وإمكانية التطور الفني والتكنولوجي لذلك لابد من إعداد مناهج واستراتيجيات تهدف إلى إقامة مشروعات زراعية تصديرية في الأراضي الجديدة يستثمر فيها الاتحاد الأوروبي مساعداته لمصر .

٥- إنشاء مجمع خاص أو تعاوني لتوفير الخدمات التسويقية اللازمة مثل المبردات ومحطات التبريد والتجهيز والتصنيع للحاصلات الزراعية في الأراضي الجديدة من أجل التصدير .

٦- ضرورة السماح بإنشاء محطات التبريد الأولى Precooling ومحطات التعبئة في الأراضي الجديدة مع تمويل هذه الوحدات من قبل البنوك بفوائد ميسرة حيث أن ذلك هو الخطوة الأولى في سبيل تنظيم التسويق المحلي وتطوره من اجل التصدير.

٧- زراعة بعض حاصلات الخضر مثل الفاصوليا في أنفاق في شهور الشتاء القارس لتلبية الطلب العالمي عليها في الوقت المحدد لذلك ، ورغم تكلفتها العالية إلا أن ارتفاع أسعار التصدير تغطي ارتفاع التكاليف.

٨-إنشاء مراكز تجميع في مناطق الإنتاج في الأراضي الجديدة على أن تكون عمليات الفرز للحاصلات البستانية الصالحة للتصدير بحضور مندوب من الرقابة العامة للصادرات لتحديد الرتبة الحقيقية وضمان حقوق كل من المنتجين والمصدرين .

ب- في مجال تنظيم أسواق الجملة في الأراضي الجديدة :

١-تطوير نظم العمل بهذه الأسواق في الأراضي الجديدة والاهتمام بالتجهيزات والتسويق التكنولوجي وخفض الرسوم الجبائية والعمل على إيجاد درجة من التكامل التسويقي المحلي والتصنيعي والتصديري مع ضرورة وجود محطات للفرز والتدريج والتعبئة المتاحة من أجل التصدير من الأراضي الجديدة.

٢-إنشاء أسواق جملة للخضر والفاكهة في عدد من المناطق في الأراضي الجديدة مع تخفيض بعض المنافذ التسويقية للتعاونيات وكبار المنتجين والمصدرين .

٣-إنشاء ثلاجات ذات سعات مناسبة للخضر والفاكهة في المناطق المختلفة بالأراضي الجديدة لتجزينها للتصدير.

ج- في مجال تنظيم الصناعة التصديرية في الأراضي الجديدة :

١-ضرورة إنشاء شركات للتسويق والتصدير من الأراضي الجديدة تشمل المنتجين والمصدرين من الأراضي الجديدة حتى تتمكن الدولة من الاستفادة من عمليات المشاركة مع الولايات المتحدة وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي في دراسة الأسواق الخارجية وأذواق المستهلك الخارجي والمساهمة في تنمية الصادرات الزراعية من الأراضي الجديدة .

٢- ضرورة وجود تواجد سياسي يشجع الصادرات من الحاصلات بالأراضي الجديدة إلى الدول التي تطلبها خاصة الدول التي تستورد منها ولا تصدر لها ، والبحث عن أسواق لهذه المنتجات التي تجود في الأراضي الجديدة في الخارج.

٣- ضرورة إقامة وتطوير جهاز متخصص للدراسات والبحوث في مجال تنمية الصادرات من الأراضي الجديدة ، على أن يتم عزل بيانات صادرات الأراضي الجديدة عن مثيلتها من الأراضي القديمة حتى يمكن دراستها وتقيمها وتحديد مدى مساهمتها في إجمالي الصادرات.

٤-إنشاء وتشجيع الاستثمار لعدد من وحدات التصنيع الزراعي وخاصة لحاصلات الخضر والفاكهة على الأراضي الجديدة ويمكن تصدير منتجاتها للدول التي تطلبها وكذلك لتقليل الفاقد من حاصلات الخضر والفاكهة عند نقلها من الأراضي الجديدة إلى الموانى والمطارات .

ملخص الدراسة والتوصيات

استهدفت الدراسة التعرف على إمكانية تنمية الصادرات الزراعية المصرية من خلال تطوير الاستغلال الزراعي في الأراضي الجديدة عن طريق اتباع أساليب الإنتاج من أجل التصدير والحصول على الإنتاج العضوي النظيف وتسويقه داخليا وخارجيا وفقا لأحدث الأساليب العلمية .

وقد اشتملت الدراسة على أربعة أجزاء ، تضمن الجزء الأول منها تطور المساحات المستصلحة والمنزرعة حيث أوضحت الدراسة أنه قد تم استصلاح نحو ٢,٥ مليون فدان خلال الفترة ٥٢-١٩٩٧ ، إلا أن جملة المساحة المنزرعة بالأراضي الجديدة قد بلغ نحو ١,١ مليون فدان في حين بلغت جملة المساحة المحصولية لها نحو ١,٤ مليون فدان ، وترتكز خطة التوسع الأفقي على استصلاح نحو ثلاثة ملايين فدان حتى عام ٢٠١٧ .

ويتضمن الجزء الثاني من الدراسة عرضا لتطور بعض السياسات الزراعية ذات الصلة بإنتاج الأراضي الجديدة ، حيث تم استعراض تطور كل من سياسة التوسع الأفقي والسياسة السعرية الزراعية والسياسة التسويقية الزراعية مع التعرض للتسويق الزراعي في ظل سياسة التحرر الاقتصادي بالإضافة إلى التعرف على طرق وأساليب التسويق الزراعي في الأراضي الجديدة وأهم المشاكل التي تواجه تسويق الحاصلات الزراعية بمناطق الأراضي الجديدة وأهم التوصيات اللازمة للتغلب عليها ، كما تضمن هذا الجزء من الدراسة عرضا لتطور سياسة التجارة الخارجية وسياسات وزارة الزراعة لتشجيع الإنتاج من أجل التصدير مع مناقشة إمكانيات تنمية الصادرات الزراعية المصرية في الأراضي الجديدة حيث تم استعراض المساحة المنزرعة من كل من الحاصلات التصديرية وإنتاجه بالأراضي الجديدة ونسبته إلى جملة إنتاجه على مستوى الجمهورية ، كمية وقيمة صادراته ، ونسبة تغطية إنتاج كل محصول في كل من الأراضي الجديدة وإجمالي الجمهورية لصادراته ونسبة قيمة تلك الصادرات إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية .

أما الجزء الثالث من الدراسة فقد ناقش التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة وعلاقته بالصادرات الزراعية المصرية ، حيث تم استعراض التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة وفقا للعروات المختلفة والحاصلات الرئيسية ووفقا لحاصلات التجارة الخارجية ، حيث اتضح أن نسب المساحات المحصولية لكل من الحاصلات التصديرية والاستيرادية وحاصلات الاكتفاء الذاتي تبلغ نحو ٥١ % ، ٣٤ % ، ١٥ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، كما ناقشت الدراسة إمكانية زيادة مساحة الحاصلات التصديرية بنسبة ٥٠ % من

مساحتها الفعلية بالأراضي الجديدة من خلال اقتراح سيناريو للتركيب المحصولي التأشيري الذي يحقق تنمية الحاصلات التصديرية التي بلغت فيه نسبة جملة مساحتها المحصولية ٧٦ % من إجمالي المساحة المحصولية للأراضي الجديدة ، كما ناقشت الدراسة إمكانيات تنمية الإنتاج المخصص للتصدير وتشجيع الزراعة العضوية النظيفة بالأراضي الجديدة .

وقد استعرض الجزء الرابع والأخير من الدراسة المشكلات التي تواجه تصدير منتجات الأراضي الجديدة والتوصيات اللازمة لعلاج تلك المشكلات ، حيث قسمت الدراسة تلك المعوقات إلى معوقات إنتاجية وتسويقية ومؤسسية مع مناقشة دور السياسات الحكومية التجارية والاستثمارية والضريبية في مواجهة تلك المعوقات ، وأخيرا استعرضت الدراسة أهم التوصيات المقترحات لخلق إمكانيات تصديرية من الأراضي الجديدة ، وتم تقسيم تلك التوصيات وفقا لعدة مجالات هى مجال تحسين وتنظيم الإنتاج ، ومجال تنظيم الأسواق ، ومجال تنظيم الصناعة التصديرية في الأراضي الجديدة .

أهم توصيات الدراسة :

يمكن عرض أهم توصيات الدراسة فيما يلي :

١-ضرورة قيام الحكومة بإنشاء وتطوير البنية الأساسية التسويقية بالأراضي الجديدة عن طرق إنشاء وحدات الخدمات التسويقية ومحطات التجهيز والتعبئة والتخزين والتبريد والمعلومات التسويقية ، مع تشجيع المستثمرين على إنشاء الشركات التسويقية ذات القدرات التنافسية العالمية على تصريف المنتجات الزراعية بالأراضي الجديدة .

٢- ضرورة فصل البيانات التسويقية لمنتجات الأراضي الجديدة عن مثيلتها بالأراضي القديمة حتى يمكن للباحثين والمهتمين إجراء عمليات التقييم الفني والاقتصادي لمدى مساهمة الأراضي الجديدة في تنمية الصادرات الزراعية المصرية .

المراجـــع

١-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨ ، يوليو ١٩٩٩.

٢-الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، استراتيجية التوسع الافقى فى استصلاح الاراضى حتى عام ٢٠١٧ ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، القاهرة.

٣-أحمد محمد الشاطر ، دراسة اقتصادية للانتاج الزراعى والميزان التجارى فى ج.م.ع، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، يوليو ١٩٨٩.

٤-سعد نصار(دكتور) ، محمود منصور(دكتور)، السياسات السعرية والانتاج الزراعى ، ندوة السياسات السعرية والتسويقية فى ج.م.ع ، القاهرة، ١٩٨٧.

٥-محمد صادق العضيمى (دكتور) وآخرون ، السياسة الائتمانية الزراعية واستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، دراسة مقدمة الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، نوفمبر ١٩٩٩.

٦- محمود منصور(دكتور) ، إمام الجمسى (دكتور) ، أحمد الشاطر(دكتور) ، وآخرون ، اثر سياسات التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى بالاراضى الجديدة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة ، دراسة مقدمة الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، ابريل ١٩٩٩.

٧-مجلس الشورى ، التسويق الزراعى ، لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، مايو ١٩٩٩.

٨-مجلس الشورى ، الصادرات الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ، لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، مايو ١٩٩٨.

٩-وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٨.

10- Ahmed Abu - Rawash, "Agricultural Marketing Develoment in the New Lands in Egypt in Light of Farm Structure and Production, FAO and MALR. TCP/EGY/6612(A), Mission Report, Cairo , 1997.